

قضاة يشروحون إجراءات دعاوى  
التولية وشروط إقامتها



2

السجن ٦ سنوات لمتهم أقدم على  
"تسليب" قريبه في العاصمة



4

محكمة الوحدة تنضم إلى دور القضاء  
الجديدة في بغداد



5

المحكمة نظرت ملفات تتعلق بأموال مهجرة خلال مرحلة النزوح والتهجير

## رئيس جنایات الأنبار: لا صراعات أهلية بعد "داعش" .. والمواطن لا يتردد عن الإخبار

الأنبار / حيدر زوير

حجم القضايا الإرهابية ارتفع بصورة ملحوظة بعد عمليات التحرير وذلك لما ارتكبه تنظيم داعش الإرهابي من عمليات إجرامية ضد أبناء المحافظة أثناء سيطرته عليها، ما دفع الأهالي إلى إقامة آلاف الشكاوى ضد أفراد داعش الإرهابي وساهم برفع عدد الدعاوى المنظورة من قبل هذه المحكمة. وذكر رئيس الجنایات أن نسبة 90 % من الدعاوى التي تنظرها محكمة جنایات الأنبار هي قضايا إرهابية، لافتاً إلى أن عام 2017 شهد زيادة كبيرة بعدد الدعاوى ذات الطابع الإرهابي عن الأعوام السابقة وأن محكمة جنایات الأنبار حسمت في عام 2017 بحدود

1800 دعوى أغلبها إرهابية. وإذا ما سبب تنظيم داعش خلافات بين العشائر والأهالي ذكر عباس "لا يوجد اي علاقة بين التنظيم الإرهابي والطابع العشائري في الأنبار كما لا يوجد في الأنبار صراع عشائري بين اي عشيرة وأخرى من عشائر الأنبار". وأشار إلى أن "عشائر الأنبار كانت في السابق وما زالت تقف ضد الإرهاب والإرهابيين وتبذل كل من يبذل عنها وينتمي إلى الجماعية الإرهابية وان بعض العشائر اتخذت موقفاً حازماً من أبنائها الذين انتموا لتنظيم داعش الإرهابي، فلم تسمح لعائلاتهم بالعودة إلى مناطق سكنهم وقامت بتهديم

دورهم وتقديم الشكاوى أمام المحاكم المختصة وذلك لغرض القضاء على الإرهاب والإرهابيين حتى وإن كانوا من العشيرة نفسها، وأصبح الواجب الوطني أقوى من الانتماء العشائري والحرص على عدم العودة إلى الفترة السابقة هو غاية كل مواطن من أبناء هذه العشائر". وعن تعاون المواطن الأنباري مع القضاء، أفاد بالقول "في السابق كان المواطن في الأنبار يخشى تقديم شكوى أو الإدلاء بشهادة ضد أي عنصر من عناصر التنظيمات الإرهابية وذلك خشية من أن يقوم التنظيم الإرهابي بمحاسبته ومعاقبته على ذلك كونه

كان هو المسيطر على تلك المناطق ولكن هذه الحالة تغيرت بعد تحرير المنطقة من عصابات داعش الإرهابية فالمواطن الأنباري الآن حريص كل الحرص على تقديم الشكاوى ضد كل شخص إرهابي ساهم بتهجيرهم وسبب الدمار لمحافظة". وكشف عباس أن تنظيم داعش ارتكب أكثر من جريمة أثناء وجوده منها المتاجرة بالمخدرات والأموال والسيارات الذهبية وقد نظرت محكمتنا عدة قضايا خلال الفترة السابقة من هذا القبيل".

التفاصيل في صفحة حوار

### الإفتتاحية

## العدل



القاضي عبد الستار بيرقدار

هنالك أخلاق ثابتة لا يمكن لأي مجتمع أن يتخلى عنها نظراً لأهميتها وخطورة عدم التقيد بها، والعدل هو إحدى تلك الصفات المهمة والتي تحقق الأمن والاستقرار في المجتمع وتمنع تفشي الظلم والضعف. صحيح أن العدل هو قيمة إنسانية عامة جداً، ولا يمكن قصرها على ثقافة بعينها، ولكن في حالة مجتمعاتنا الإسلامية نجد العدل في القلب؛ هكذا كانت ثقافتنا في روحها، عدالة في وجه الظالمين، المستكبرين، الفخوريين بذواتهم والمتجبرين. فكان العدل أساساً وميزاناً، ولا توجد سببة أسوأ من أن تكون ظالماً، "لأن الله ذاته العدل، والعدل يعني الحق، والحق حبيب الله"، كما يقولون، وهو اسم ثانٍ للذات العليا. العدل هو أن يتم إعطاء الحق لصاحبه دون التفرقة بين الناس، ويعد العدل أمراً في غاية الأهمية لتحقيق الصلاح للمجتمع وأفراده، وهو من أهم عوامل السعادة التي يتمتها كافة البشر في حياتهم، وهو ما يجعلهم يطمئنون على كافة حقوقهم وممتلكاتهم وكذلك أرواحهم وأعراضهم، وبيعتهم عن الشقاء والدمار وضياح الحقوق. فبتحقيق العدل سوف يشعر الناس بالطمأنينة والاستقرار، وهذا بالتأكيد سيحفزهم على العمل والإنتاج بالشكل المتقن والسليم وبالتالي سيؤدي المجتمع ويتقدم، فمن يشعر بأن حقوقه محفوظة سيعمل ويجتهد من أجل الوصول لأهدافه وبالطرق الشرعية والقانونية، ومن يشعر بعكس هذا إما أن يتكاسل ويهمل أو يلجأ للطرق غير القانونية لتحقيق ما يطمح إليه.

فالعدل ثقافة تنتشر وتسدو. وإعطاء الحقوق لذويها ثقافة تنتشر وتسدو داخل المجتمع، ليصبح الظلم بعد ذلك دخيلاً ينتفض المجتمع كله ضده وضد كل أشكاله.

يجب أن تصبح قيمة "العدل" أساساً في حياتنا، يدرسها الطفل داخل المدرسة وبعد ذلك في الثانوية والجامعة لترسخ في ذهنه ويمارسها في حياته ويدافع عنها في محيطه لأن الفرد هو الذي يكون المجتمع، وإذا تربي الفرد على قيمة "العدل" بنينا مجتمعاً عادلاً أساسه الإنسان ودافعه العدل وهدفه الكرامة.

## نينوى: الادعاء يتابع قضايا الأطفال "كريمي النسب"

نينوى / ايناس جبار

اهتم الادعاء العام في نينوى بحسم ملفات شريحتي الأطفال "كريمي النسب" والأحداث من ضحايا الإرهاب وذلك من خلال القيام بالكشف الميداني على أمانة إيوائهم واتباع الطرق القانونية في وضعهم في تلك الأمانة للمحافظة عليهم واحتضانهم. وقال القاضي نعمان ثابت حسن رئيس الادعاء العام بنينوى في تصريح لـ"القضاء" إن "الادعاء حرص بشكل جدي وفعال على المحافظة على الأطفال (كريمي النسب) ممن فقدوا ذويهم خلال معارك الشرف التي جرت في تحرير محافظة نينوى من براثن العصابات الإرهابية، وكذلك البت بقضايا الأحداث المنورطين بالأعمال الإرهابية أو الجنائية، وأضاف حسن أن الادعاء العام قام بزيارات ميدانية إلى أمانة

إيواء الأطفال ومنها دار الدولة لرعاية الزهور التابع إلى ذوي الاحتياجات الخاصة ووجد 30 طفلاً أعمارهم تبلغ من يوم واحد إلى ست سنوات، وكذلك زيارة إلى دار البراعم الذي يضم 9 من الأولاد من عمر 6-18 سنة، كما زار قسم الطفولة الذي يضم 30 طفلاً، كما يسعى لحل مشكلات أعداد أخرى منهم". ولفت حسن إلى أن "أغلب مشاكل هؤلاء الأطفال والصبيان تنحصر في عدم العثور على ذويهم سواء من مجهولي النسب أو ممن فقدوا ذويهم وعدم استحصال أمر قضائي لإيداعهم في الدار المعنية ولم تنظم لهم أوراق تحقيقية خاصة بكل حالة بغية السعي للتوصل إلى ذويهم مما يؤثر سلباً على الأولاد ونفسياتهم في المستقبل وهي مسؤولية قانونية على دار الإيواء وان كانت رسمية".

التفاصيل من 2

## الفييس بوك ينعش تجارة الأعضاء البشرية

بابل / مروان الفتلاوي

بمقابل مادي لدى تاجر آخر في أربيل يوفر هذه الأعضاء بمبالغ مهولة إلى مرضى، كما قال. وعن كيفية تعرفه على التاجر ذكر أن مواقع التواصل الاجتماعي جمعت به وعرض عليه بيع كليته، وعند الموافقة وإجراء العملية في أربيل تحت يد طبيب هندي عرض عليه التاجر هناك جلب أشخاص آخرين بمقابل مادي، كما أفاد في معرض اعترافاته أمام قاضي التحقيق المختص بمكافحة الاتجار بالبشر.

وينشغل هؤلاء الوسطاء بالتعرف على أشخاص عبر الفييس بوك ويتم التقصي عن حالاتهم المادية ومستوى ثقافتهم بعدها يبدؤون بعرض الصفقة.

إحدى الضحايا كانت شابة بغدادية أعقبتها زوجها الذي تعرف على الوسطاء ببيع كليتها مقابل (11) مليون دينار.

التفاصيل من 2

بغداد/ القضاء

دشنت المحكمة التجارية في بغداد مشروعها الإلكتروني الجديد وسط ارتياح كبير من المواطنين ومنتسبي المحكمة على السواء لما يوفره المشروع من وقت وجهد كبيرين. وقالت منى عبد الحسين مديرة قسم

بغداد / القضاء

لم يتجاوز السادسة والعشرين من العمر، لكن كل شيء فيه يدل على تجسد أفكار التنظيم الإرهابي داخل شخصيته، بدءاً من مظهره الذي يقلد فيه الصور الرمزية للقادة التاريخيين من تسريحة الشعر الطويل المنساب على رقبته وشده بشكل يتساقط على وجهه ولحيته الكثيفة، وكذلك لهجة الافتخار بحجم العمليات العسكرية التي خاضها برغم صغر سنه في

التكنولوجيا والنظم إن مشروع المحكمة التجارية الإلكترونية تم بالتعاون مع شعبة الحاسبية في رئاسة محكمة استئناف الكرخ الاحادية التي وفرت وسهلت ووضعت كل الجهد والموجودات ويسرت كل العقبات وبإشراف ودعم مباشر من قبل السيد رئيس الاستئناف القاضي خالد المشهداني، وكان

ثمرة التعاون ببناء برنامج متكامل تدار بواسطته المحاكم التجارية بطريقة سهلة ومنسقة.

وتحدثت عبد الحسين عن العمل إلى "القضاء" انه "بعد طرح المشروع وتحديد الأهداف والية التطبيق وحساب الكلف وتحديد البيئة التجريبية والبيئة التطويرية للمشروع

## من هو أصغر أمراء العسكر في "داعش"؟

القي القبض عليهم ضمن العملية. عصام الزبيعي المكنى على طريقة التنظيم بـ"أبي عبد الحق" شاب لم يتجاوز عمره الخامسة عشرة يوم التحق بالتنظيم الإرهابي في العام 2007. ينحدر من قضاء الفلوجة في محافظة الأنبار غرب العراق، لم يكمل الدراسة المتوسطة وينتمي لعائلة هو الأخ الثاني فيها وكان الأول أكبر أسباب انتمائه للتنظيم وبعده أخوين وثلاث أخوات.

التفاصيل من 3

صدر ما يسميه "هجوم القوات العراقية" أو "الغزوات" على هذه القوات. في واحدة من أكبر العمليات التي قام بها جهاز المخابرات العراقي تم إلقاء القبض على مجموعة من أكبر قيادات التنظيم الإرهابي "داعش" واستطاع عبر ذلك الوصول إلى ضرب أوكار يخفي فيها قيادات مهمة داخل الأراضي السورية. استطاعت "القضاء" الحصول على موافقة قاضي التحقيق في المحكمة المركزية في استئناف بغداد الكرخ للقاء أحد الإرهابيين ممن

## صدام الجمل: التقيت الخليفة وسلمني هدية.. وكنت شاهداً على الخلافات مع "النصرة"

بغداد / سيف محمد

يمثل صدام الجمل أمام القضاء العراقي بعد شوط طويل قضاة في عالم الإرهاب والإجرام في كنف أعتى تنظيم إرهابي عرفه العالم.

يعد الجمل والمكنى "ابو ربيعة الأنصاري" واحداً من قيادات الصف الأول في تنظيم داعش، ظهر في العديد من الإصدارات المصورة للتنظيم وهو ينفذ القتل في الأبرياء، قاد الأنصاري أولى الفصائل المسلحة في البو كمال السورية ومن ثم انتمى لما يعرف بـ"الجيش

الحر" وعين قائداً للجبهة الشرقية في هيئة أركان الجيش الحر قبل أن ينتهي به المطاف اسماً مهماً في تنظيم داعش الإرهابي بعدما شغل منصب "أميني ولاية الفرات". الجمل كشف إلى "القضاء" أسراراً عديدة عن التنظيم وعن التخطيط والانقسامات الداخلية التي شهدتها وعن خلافات التنظيم مع جبهة النصرة ومصادر التمويل ومن كان يدير شؤونه، كما روى الجمل لقاءه بزعيم تنظيم داعش ابو بكر البغدادي في سوريا وتلقيه هدية منه. يروي صدام عمر حسين الجمل والبالغ 40 عاماً وهو

سوري الجنسية في معرض اعترافاته أمام محكمة التحقيق المركزية المختصة بنظر قضايا الإرهاب كيفية انتمائه لداعش وكيفية تعيينه قائداً للجبهة الشرقية في ما يعرف بـ"الجيش الحر" وماذا كان يعمل ولماذا كانت تخشاه جميع الفصائل المسلحة في دير الزور. يقول الجمل "كنت أسكن في البوكمال السورية وعملت في تهريب السكاكر من العراق وسوريا حيث كنت اجني ما لا كثيراً من هذا العمل منذ العام 1998 ولغاية 2010 وقد تركت الدراسة في مراحلها المتوسطة". وعند اندلاع التظاهرات في المدن السورية ضد النظام

التفاصيل من 3

### كُتاب العدد

القاضي كاظم عبد جاسم الزبيدي

التنظيم القانوني لبيع المركبات.. مشاكل وحلول

القاضي ايباد محسن ضمّد

حصانة برلمانية

التفاصيل من 3



يسعى للإسراع بإنجاز ملفات الأحداث

## الادعاء العام يحسم قضايا الأطفال "كريمي النسب" في نينوى



■ الواجهة الرئيسية لمبنى محكمة استئناف نينوى الاتحادية

وعبر اللجوء إلى التدخل التمييزي في القضايا التي يوجد فيها خرق قانونية.

وافاد الحيايبي بأن 'جميع القرارات التي يصدرها القضاة تعرض على نائب المدعي العام الذي يكون بدوره كافلة لضمانات المتهم القانونية'، لافتاً إلى أن الادعاء العام يحتفظ بقوائم وقاعدة بيانات إضافة لسجلات خاصة بالمتهمةين.

وبلغت الحيايبي الى أن قضايا الخطف والابتزاز المالي لاسيما للمواطنين الأثرياء من القضايا التي أفرزتها الحرب في الموصل إضافة إلى قضايا الإرهاب كذلك دمج العمل بين الساحل الأيسر والأيمن نتج عنه زخم كبير في القضايا، مشيراً إلى ورود دعاوى كريمي النسب والآثار والخطف والجرائم المنظمة وجميع القضايا التي يشملها قانون العقوبات العراقي إضافة للإرهاب جميعها تعرض على الادعاء العام كونه غير مختص نوعياً بالقضايا.

حكمت فيها محاكم نينوى وكان في تلك الحكام خروقات قانونية، مشيراً إلى إن 'من بين تلك القضايا إطلاق سراح متهمين بقضايا إرهابية بكفالة مالية رغم خطورة أفعال المتهمين المتضمنة انتحال صفة رجال أمن وإبلاغ الدواعش عن امرأة بأنها من مذهب معين لغرض قتلها وإطلاق سراح متورطين بجرائم قتل، وتمكنت من رد الدعاوى وفرد دعوى خاصة بهم على وفق أحكام المادة الرابعة / 1 من قانون مكافحة الإرهاب، لافتاً إلى أن 'غاية القضاء هدفه تحقيق العدالة واستتباب الأمن ورد حقوق المشتكين لأصحابها'.

في جانبه، قال القاضي طارق حازم الحيايبي نائب المدعي العام لمحكمة تحقيق نينوى أن 'رئاسة الادعاء العام تبذل جهوداً مكثفة لتطبيق العدالة بحق الإرهابيين المتورطين بجرائم قتل وتشريد المواطنين وتهديد السلم المجتمعي كون أغلب القضايا المعروضة حالياً هي الخاصة بمادة أربعة إرهاب،

وتحديدا في ما يخص عائلات ينتمي أفرادها الى العصابات الإرهابية وتأخر ورود الإجابات أمام إنكار الكثير منهم للتهمة الموجهة اليهم'.

وتابع أن 'من الأسباب فقدان هوية الأحوال المدنية لأغلب المتهمين عند الاعتقال من قبل الجهات الأمنية ومضي مدة طويلة على الاعتقال، ووجود أسباب عديدة للنقض في محكمة الموضوع وأغلبها لوجود نقص في أوراق القضايا، مبيناً أن 'نقص أمكنة الاحتجاز والإيداع تعد من الأسباب المهمة أيضا في تأخير البت بقضاياهم مع قلة الملاكات المتخصصة في البحث الاجتماعي والطب النفسي وعدم التفرغ لسدوم يوم بكامله أو الإقاصه خارج المحافظة، لافتاً إلى 'وجود تنسيق مشترك بين الادعاء العام ومحكمة تحقيق نينوى ومحكمة تحقيق الإحداث لتدليل تلك المشكلات'. وأكد القاضي نعمان ثابت حسن أن الادعاء العام ميز العديد من القضايا التي

في عدم العثور على ذويهم سواء من مجهولي النسب او ممن فقدوا ذويهم وعدم استحصال أمر قضائي لإيداعهم في الدار المعنية ولم تنظم لهم أوراق تحقيقية خاصة بكل حالة بغية السعي للتوصل إلى ذويهم مما يؤثر سلبا على الأولاد ونفسياتهم في المستقبل وهي مسؤولية قانونية على دار الإيواء وأن كانت رسمية'.

وفي جانب مشابه أشار حسن إلى أن الادعاء العام شخص المشكلات والأسباب التي تقف حائلا أمام البت في الكثير من قضايا الأحداث الموقوفين على ذمة قضايا مختلفة، ومنها صعوبة الاتصال بذوي الموقوفين بسبب حالة النزوح الجماعي من المدن وتغيير أمكنة السكن وخاصة للمنتقلين إلى عصابات 'داعش' الإرهابية، وكذلك قلة ملاكات مديرية شرطة الأحداث المشكلة حديثا وافتقارهم الى الكفاءة والخبرة، وأيضا توقف انجاز وتنفيذ العديد من القرارات على إجابة مؤسسات حكومية مختلفة

وقال القاضي نعمان ثابت حسن رئيس الادعاء العام بنينوى في تصريح لـ'القضاء' إن 'الادعاء حرص بشكل جدي وفعال على المحافظة على الأطفال (كريمي النسب) ممن فقدوا ذويهم خلال معارك الشرف التي جرت في تحرير محافظة نينوى من برائن العصابات الإرهابية، وكذلك البت بقضايا الأحداث المتورطين بالأعمال الإرهابية او الحثائية'.

وأضاف حسن أن الادعاء العام قام بزيارات ميدانية إلى أمكنة إيواء الأطفال ومنها دار الدولة لرعاية الزهور التابع إلى ذوي الاحتجاجات الخاصة ووجد 30 طفلا أعمارهم تبلغ من يوم واحد الى ست سنوات، وكذلك زيارة إلى دار البراعم الذي يضم 9 من الأولاد من عمر 18.6 سنة، كما زار قسم الطفولة الذي يضم 30 طفلا، كما يسعى لحل مشكلات أعداد أخرى منهم'.

ولفت حسن إلى أن 'أغلب مشاكل هؤلاء الأطفال والصبيان تنحصر

### إضاءات تضائية

## التنظيم القانوني لبيع المركبات.. مشاكل وحلول

اعتبر المشرع العراقي قانون إدارة المرور رقم 86 لسنة 2004 عقد بيع المركبة من العقود الشكلية حيث نص القسم (5) على آلية تسجيل المركبات في دوائر المرور حيث تسجل جميع المركبات في دوائر التسجيل المختصة باستثناء العربات والدراجات أو ما يستثنى بقانون خاص ولا تمنح إجازة تسجيل المركبة (السنوية) إلا بعد أن يتم إجراء الفحص الفني للتأكد من توفر شروط التامة والأمان.

وعند انتقال ملكية المركبة إلى شخص آخر بأحد أسباب التملك فعلى المالك السابق والمالك الجديد أو من ينوب عنهما قانون الحضور أمام ضابط التسجيل والإعتراف بنقل الملكية وعلى ضابط التسجيل إن يثق نقل الملكية في حاسبة التسجيل بعد دفع الرسم المقرر من كلا الطرفين ولوزير الداخلية أو من يخوله قانونا الموافقة على انتقال ضابط التسجيل إلى البائع أو المشتري لأسباب إنسانية تحول دون حضورهم أمام ضابط التسجيل وتعتبر وثائق التسجيل في الحاسبة الإلكترونية أو غيرها أساسا لإثبات حق ملكية المركبة وتعتبر حجة على الناس بما بدون فيها مال يطعن فيها بالتزوير ويختص القضاء في النظر بمنازعات ملكية المركبات ولا ينعقد بيع المركبة إلا إذا سجل في دائرة التسجيل المختصة أو استوفى الشكل المنصوص عليه قانونا

أي إن العقد الخارجي هو عقد باطل لا يتعقد ولا يفيد الحكم أصلا ويعد الحال إلى ما كانت عليه قبل التعاقد وكان القرار 166 لسنة 1999 يعالج حالات تملك المركبات في حالات معينة كالوفاة والفقدان ومجهولية محل الإقامة ولكن هذا القرار قد الغي بصور قانون إدارة المرور رقم 86 لسنة 2004 وإن الواقع العملي في بيع المركبات يثير الكثير من المشاكل وخصوصا بعد دخول مئات الآف من السيارات إلى داخل العراق بعد عام 2003 وانتشار مكاتب بيع السيارات بشكل كبير مما أثار الكثير من الأمور الذي يصعب حلها كون المشرع العراقي اعتبر عقد بيع المركبة من العقود الشكلية ولم يصدر أي تشريع جديد بخصوص المرور منذ عام 2004 ولحد الآن بالرغم من كون الموضوع يعتبر من المواضيع المهمة التي ترتبط بالمواطن ويثير الكثير من الإشكالات القانونية وخصوصا بيع المركبة لاكثر من شخص ووفاء المالك الشرعي للمركبة وسفره إلى خارج العراق وحالة وجود القاصرين والسيارات المسجلة باسم الشركة وإن العقود التي تجريها المكاتب لا يمكن اعتبارها عقود قانونية صحيحة إلا أنه بالإمكان للمشتري إن يراجع محكمة البداية لاستعادة المبلغ والمركبات غير الاصولية والتي لا توجد لها اوليات وإن الموضوع يتطلب التدخل التشريعي من قبل السلطة التشريعية بإصدار تشريع يعالج عملية نقل المركبات وتعديل الفقرة (6) من القسم (5) من قانون إدارة المرور رقم 86 لسنة 2004 وذلك بإعطاء السلطة للقضاء في معالجة تلك المشاكل المتفاقمة بخصوص بيع المركبات وكذلك معالجة موضوع المكاتب غير المجاز والبيع المباشر خصوصا إن الكثير من المواطنين يتعرضون للنصب والاحتيال والتزوير.



القاضي كافهم عبد جاسم الزيدي

مستشفيات في كردستان تجري عمليات رفع الأعضاء بعيدا عن السلطات الاتحادية

## التواصل الالكتروني ينعش تجارة الأعضاء البشرية

بابل / مروان الفتلاوي

دينار. وفي إفادته أثناء التحقيق ذكر زوجها انه 'تعرف على الوسيط في الفيس بوك واقنع زوجته ببيع كليتها لأنه مدين بـ٦ ملايين دينار لأخرين ويمكن لبقيته المال أن يحسن من مستواهم المعيشي'، لافتاً إلى أن الوسيط بعث لنا بسيارة نقلنا إلى الحلة لإجراء فحوصات المطابقة هناك في مختبر لتحليل الدم ومن ثم إرسال التقارير إلى السليمانية بغية تحديد موعد للرحلة.

وقبل إجراء الفحوصات أحكمت القوات الأمنية قبضتها على العصابة ضمنها المتهم الوسيط وتوجيه التهمة إليه بتجارة الأعضاء البشرية وكذلك بيع كليته بمبلغ عشرة ملايين دينار وتوقيف شركائه وفق أحكام المادة 18 من قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية رقم 11 لسنة 2016.

وبحسب الوقائع القضائية فإن هذه العمليات غالبا ما تجري في مستشفيات إقليم كردستان إذ يخضع الضحايا من جميع المحافظات هناك الى بيع أعضائهم بعيدا عن رقابة السلطات الاتحادية وهذا ما يثير قلق الأجهزة القضائية والأمنية.

ويؤكد القاضي باسم العارضي في حديثه إلى القضاء أن 'عديد الحالات قد حصلت من دون أن يتم القبض على المسؤولين عنها بسبب إجراء العمليات في إقليم كردستان ما يتيح إفلات معظم تجار الأعضاء البشرية من العقوبة ولا يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المشتبهين والأماكن التي تجري فيها'.

وأضاف العارضي أن 'هؤلاء التجار يستغلون حالات الفقر، فأغلب من يقومون ببيع أعضائهم ممن لا يملكون دورا للسكن أو حتى مصروفا معيشيا، لافتاً إلى أن 'أغلب الحالات تتم برضا الضحية الذي يكون بحجة ماسة إلى المال ولو على حساب جسده'.

## قضاة يشرحون إجراءات دعاوى التخلية وشروط إقامتها

بغداد / علاء محمد

تعود عن العقار لكنها غير قانونية وغير منصوص عليها في القانون وهو بيع منفعة العقار بموجب اتفاق خارجي، لافتاً إلى أن نظام السرقفلية غالبا ما يولد مشكلات كثيرة بين المالك والمستاجر وبين المستاجر الأول واللاحق لاسيما في المحلات والشقق.

ولتوضيح كيفية إقامة دعوى التخلية لعدم دفع الأجرة يشترط القاضي لإقامتها 'مضي سبعة ايام على استحقاق بدل الإيجار وفي اليوم الثامن يوجه المدعي إنذارا للمدعي عليه يطلب فيه منه تسديد بدل إيجار الشهر الأخير علما ان اجارات الأشهر السابقة تعتبر ديونا في الذمة'.

وأضاف أن 'المحكمة تقوم بإجراء الكشف لملاحظة واقعة الاشغال وبدلالة خبير مساح فإذا كانت الدار مقفلة فتسمع البينة الشخصية (الشهود)'.  
اما إجراءات دعوى تخلية المحلات والدكاكين حيث تطبق أحكام المادة 741 من القانون المدني وهو توجيه انذار وخلال شهر مهل المدعي عليه وينذر بعدم رغبة المدعي بتجديد عقد الإيجار قبل شهر من انتهائه فضلا عن ذلك طلب صورة قيد التسجيل العقاري للعقار موضوع التخلية للتأكد من عائدية العقار إضافة إلى تقرير الخبير المساح وربط عقد الإيجار بين الطرفين.

القاضي ضياء الكناني انه في 'حالة السكن فالمادة 1/17 من القانون أشارت إلى أن المستاجر إذا لم يسدد الأجرة خلال السبعة ايام الأولى من تاريخ استحقاق فللمالك أن ينذره بعد السبعة ايام لتسديد البدل، فإذا لم يسدد البدل بعد انتهاء المدة فللمالك ان يقدم دعوى التخلية، هذا اذا كان عقد الإيجار سنويا او شهريا'.  
وعن أهم مشكلات دعاوى التخلية أوضح القاضي الكناني ان 'المشرع حاول إحداد موازنة بين مصلحة المؤجر والمستاجر إلا أنه حتى الآن لم يتوصل المشرع الى إحداث هذه التواصل بسبب أزمة السكن وصعوبة إيجاد أماكن، مبيناً أن 'الحل في هذه المشكلة يكمن في اتجاه الدولة الى إنشاء مجمعات سكنية وزيادة البناء العمودي لحل أزمة السكن'.  
ويضيف قاضي محكمة البداة أن 'مجلس القضاء الأعلى طلب تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة بما يتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع وقدم دراسات وحلولاً وتم رفعها الى الجهات المعنية لغرض تشريعها والتي تهدف إلى إحداث التوازن بين المؤجر (المالك) والمستاجر ومنتظر إقرار وتشريع قانون خاص يقدم الحلول'.  
اما بالنسبة لتعديل الفقرة القانونية التي تخص المحال التجارية فيرى الكناني ان 'التعديل كانت الغاية منه إنصاف المالكين والمؤجرين الا انه احدث مشكلة للمستاجرين حيث بقي عقد الإيجار بحسب إرادة المؤجر (المالك) ورغبته لاسيما ان بعض المؤجرين مستوفون لـ(السرقفلية) وبمبالغ و من المالك السابق للعقار'.  
وفي شأن 'السرقفلية' يبين القاضي ضياء الكناني ان 'السرقفلية هي عبارة عن منفعة

العراق . بغداد . الحارثية . قرب ساعة بغداد

The Federal Judicial Authority: Iraq - Baghdad

Tel.: 5437941 - 5433457 www.iraqja.iq

مدير التحرير

القاضي

عبد الستار بيرقدار



من مهرب للسكائر إلى طليعة قيادات ” داعش“

# صدام الجمل: التقيت الخليفة وسلمني هدية وكنت شاهدا على الخلافات مع "النصرة"

**بغداد / سيف محمد**

يمثل صدام الجمل أمام القضاء العراقي بعد شوط طويل قضاة في عالم الإرهاب والإجرام في كنف اعنى تنظيم إرهابي عرفه العالم.
بعد الجمل والمكنى "أبو رقيقة الانصاري" واحداً من قيادات الصدف الأول في تنظيم داعش، ظهر في العديد من الإصدارات المصورة للتنظيم وهو ينفذ القتل في الأبرياء، قاد الانصاري أولى الفصائل المسلحة في البو كمال السورية ومن ثم انضمي لما يعرف بـ"الجيش الحر" وعين قائدا للجبهة الشرقية في هيئة أركان الجيش الحر قبل أن ينتهي به المطاف اسماً مهماً في تنظيم داعش الارهابي بعدما شغل منصب

التمني ولاية الفرات".
الجمل كشف إلى القضاء أسراراً عديدة عن التنظيم وعن التخطيط والانقسامات الداخلية التي شهدها وعن خلافات التنظيم مع جبهة النصرة ومصادر التمويل ومن كان يدير شؤونه، كما روى الجمل لقاءه برزيع تنظيم داعش ابو بكر البغدادي في سوريا وتلقيه هدية منه.

### انتماؤه للفصائل المسلحة

يروى صدام عمر حسين الجمل والبالغ 40 عاماً وهو سوري الجنسية في معرض اعترافاته امام محكمة التحقيق المركزية المختصة بنظر قضايا الارهاب كقيفة لانتماه لداعش وكيفية تعيينه قائداً للجبهة الشقية في ما يعرف بـ"الجيش الحر" وماذا كان يعمل ولماذا كانت تخشاه جميع الفصائل المسلحة في دير الزور.

يقول الجمل كنت اسكن في البوكمال السورية وعملت في تهريب السكائر من العراق وسوريا حيث كنت اجني مالا كثيراً من هذا العمل منذ العام 1998 ولغاية 2010 وقد تركت الدراسة في مراحلها المتوسطة.
"عند اندلاع التظاهرات في المدن السورية ضد النظام اشتركت بها حتى اصبحنا ملاحقين وتم اعتقالى لأكثر من مرة وبعد ذلك اتجهنا للعمل المسلح وقد انشأت كتيبة (الله اكبر) والتي تم الإعلان عن تاسيسها في منطقة القويرية السورية مطلع العام 2011.

ويذكر ابو رقية الانصاري ان "كتائب كثيرة قد انشأت في هذه الأثناء حتى تم تأسيس لواء الله اكبر في البو كمال السورية وخضنا العديد من العمليات العسكرية ضد الجيش السوري حتى تمت السيطرة على البوكمال بالكامل".
تم ابلاغى عن طريق احد الاشخاص بضرورة الانتقال الى احدى الدول المجاورة لسوريا للقاء باحدى الشخصيات وبالفعل انتقلت عن طريق التهريب الى هذه الدولة وبقيت لمدة يومين حتى حضرت اجتماعا

**بغداد / حيدر زوين**

لم يتجاوز السادسة والعشرين من العمر، لكن كل شيء فيه يدل على تجسّد أفكار التنظيم الإرهابي داخل شخصيته، بدءاً من مظهره الذي يقلّد فيه الصور الرمزية للقادة التاريخيين من تشريحة الشعر الطويل المنساب على رقبته وشده بشكل ينساقط على وجهه ولحيته الكثيفة، وكذلك لهجة الافتخار بحجم العمليات العسكرية التي خاضها برغم صغر سنه

في صد ما يسميه "هجوم القوات العراقية" أو "الغزوات" على هذه القوات.
في واحدة من أكبر العمليات التي قام بها جهازُ المخابرات العراقيّ تمّ اللقاء القبض على مجموعة من أكبر قيادات التنظيم الإرهابي "داعش" واستطاع عبر ذلك الوصول إلى ضرب أوكار يخبئ فيها قيادات مهمة داخل الأراضي السورية. استطاعت "القضاء" الحصول على موافقة قاضي التحقيق في المحكمة المركزية في استئناف بغداد الكرخ للقاء احد الإرهابيين ممن لقي القبض عليهم ضمن العملية.

عصام الزوبعي المكنى على طريقة التنظيم بأبي عبد الحق" شاب لم يتجاوز عمره الخامسة عشرة يوم التحق بالتنظيم الإرهابي في العام 2007، ينحدر من قضاء الفلوجة في محافظة الأنبار غرب العراق، لم يكمل الدراسة المتوسطة وينتمي لعائلة هو الاخ الثاني فيها وكان الأول اكبر أسباب انتمائه للتنظيم وبعده اخوين وثلاث أخوات.

"عصام ليس فردا أو جنديا عاديا في التنظيم، هذا ما أكده الجميع سواء في محكمة التحقيق أو جهاز المخابرات،

وعبد الناصر ابو اسامة العراقي وحجي بكر والبلاوي جاؤوا لإقناع الجولاني بالتوجه للعراق واللقاء بالخليفة لكنه رفض وكان الانشقاق سوريا في بداية الامر حتى تحول الى علني".

### استدائه من جبهة النصرة

يؤكد الانصاري "بعد ان اصبحت جبهة النصرة نشط واخذت بالسيطرة على عدة مناطق عملوا على استهدافي كوني كنت صاحب النفوذ وامتلك السلاح ويتبعني اشخاص كثيرون حتى ان تنظيم داعش كان يستهدفني".
وزاد صدام الجمل ان "جبهة النصرة قامت باستهدافي لأكثر من مرة ومن خلال الانتحاريين وتمكنوا من قتل اثنين من اشقائي وخطف اقدمهم وتم تفجير منزلي وقمت باخلاء عائلتي الى خارج البوكمال حتى أعلنت الحرب على النصرة".

### انضمامه لداعش

وعن قصة انتمائه لداعش يروي "طلبت من احد اقاربي ان يجمعني بقيادات داعش الذي كان على تواصل معهم وبالفعل التقيت (عامر رقدان) الذي يشغل منصب والي ولاية"، مضيفا بأنه أعلن البيعة لأبي بكر البغدادي امام الوالي واصبحت واحدا من عناصر التنظيم.
ويفيد الجمل ان "جبهة النصرة قامت بشن هجوم واسع على تنظيم داعش وبمشاركة عدد من الفصائل المسلحة وتمكنوا من قتل الكثير من عناصر التنظيم والسيطرة على اراضيه حتى اخذ بالانحسار في مناطق عدة وتم قتل عدد من المهاجرين الذين كان التنظيم يقوى بهم".



■ الارهابي يظهر في اصدار لداعش ■ الارهابي صدام الجمل يمثل امام القضاء العراقي .. عدسة/ حيدر الدليمي

# ملف خاص 3

## الثقة بالقضاء العراقي منجز عظيم يجب المحافظة عليه

لا يخفى على احد مدى الخراب والدمار الذي طال منظومة الدولة العراقية، عقب احداث عام 2003، حيث الغياب التام لسلطة القانون، وتلاشي منظومة السلطة التنفيذية، المسؤولة دستوريا عن بسط القانون والنظام في ارجاء الدولة كافة، واصبحت مظاهر التعدي على مؤسسات الدولة ومن ثم على ارواح الناس واموالهم وحررياتهم مشاهد مألوفة لمن عايش تلك الحقبة السوداء، وتمتعت الحقوق وتمتلت المظالم، فكل شيء مؤجل الى حين، عسى ان تستعيد منظومة الدولة عافيتها وتسترجع الحقوق.

وفي مواجهة هذا المشهد الرهيب، انبرى الرجال الحقيقيون من قضاة العراق ويجهود ذاتية مستذكرين ما اقسموا من اجله بإقامة العدل بين الناس، فاستنقهبوا همهم بان يكونوا رأس النفيضة في اعادة بناء منظومتهم القضائية التي هي عماد كل شيء، واللبنة الأولى التي تبني على اساسها سائر مؤسسات الدولة الأخرى، وبدون النظر الى أي مكسب مالي أو شخصي، فقد عملوا في ظروف (اللاذلة) (وبكل معنى الكلمة، فقد كانوا عزلاً من كل شيء ولكنهم يتدربون بدرصين هو الغفاب الناس من حولهم ممن يساطرهم ذات الشهور بهذه المسؤولية الأخلاقية قبل كل شيء.

لقد عمل قضاتنا الأفاضل تحت هذه الظروف القاهرة فوضعوا الحجر فوق الحجر لبناء مؤسساتهم القضائية من جديد بعد ان طال الخراب دور القضاء وبنيتها التحتية، وكل ذلك لم يمنعهم من البحث عن البدائل والعمل تحت سقف مهتالكة مما تبقى من أبنية قديمة لاعلاقة لها بالعمل القضائي، فجلسوا مجدداً ازاء منصة القضاء ليقيموا العدل بين الناس والنظر في مظالمهم، في وقت غابت كل مؤسسات الدولة الأخرى عن المشهد، لقد عمل القضاء العراقي تحت وطأة هذه الظروف دون ان يميز بين المتخاصمين امامه على اساس العرق أو القومية والمذهب أو الدين، بل عمل بمبدأ المساواة بين الناس، ولم يكن ينتظر ثناء أو عرفاناً من احد، بل عمل وفقاً للعلامة الفارقة التي تميز بها هذا القضاء منذ نشأته الأولى في التاريخ الحديث للدولة العراقية، وهو انه قضاء اصيل وعتيدي، ولم يكن في يوم من الأيام قضاء طارئاً، بل انه كان ولا يزال القضاء الناطق باسم الشعب بكل معنى الكلمة، ومن زبد ان نخلص اليه في هذه الأسطر، إن هذا الموروث القضائي للقضاء العراقي جعله اللوحة التي يحط في رحابها

من يطهيه ليستعيد به حقه بكل طمانينة، ويعنى آخر ان ميزة القضاء العراقي هذا اليوم انه محل ثقة عالية جدا بين اوساط الناس على اختلاف مشاربهم، وبات المالد الأخير للمواطن الذي يتوجه اليه بكل ثقة يعرض مظلّمته امامه مع قناعة رصينة بأنه اللحظة الحقيقية التي باتمن فيها على حقوقه وحرياته دون سواها من مؤسسات الدولة الأخرى وهو صمام الأمان والملاذ الحقيقي لفسون الانفس والحقوق والحامي لها بكل تجرد وموضوعية، وكل هذه الثقة بالقضاء العراقي لم تكن وليدة ساعته بل انها تبلورت عبر التاريخ الطويل لهذا القضاء والذي خلق منه مدرسة للعدل والنزاهة وبمسا الخطه من منهج قضائي تقدر به عن غيره من المؤسسات القضائية العربية أو الشرق اوسطية بل وعلى المستوى العالمي أيضا.

وختام القول، نقول:

لن نحتاج إلى واسع من الجهد لنبرهن على صحة ما وصفنا به القضاء العراقي فقد يدقح في ذلك من يقول لنا جزء من القضاء العراقي ونقول بهذا القول، ولكن البرهان الجلي الذي لم يختلف عليه اثنتان مازال شاخصا في اذهان ابناء الشعب العراقي وهو ما حصل قبيل اجراء الانتخابات النيابية، بمناسبة طرح مشروع تعديل قانون الانتخابات امام البرلمان العراقي، فقد نادى الماندون بأن القضاء العراقي يجب ان يكون هو المؤتمن الوحيد على صناديق الاقتراع واصوات المقتربين لانه صمام الأمان والحائل دون وقوع التزوير في العملية الانتخابية، ولابد من ان يتولى الإشراف على هذه العملية، ولكن إرادات أخرى استماتت في سبيل استبعاد القضاء من

تولي هذه المهمة لاسباب التي باتت معروفة للجميع وكانت نتائجها ما شهدته الساحة العراقية من لغط بعد

اجراء العملية الانتخابية واعان نتاجها قبل ايسام وعزوف الأغلبية من الناس من المشاركة فيها لان الضابط والأمين عليها غائب بل مغيب عنها، وبكفي ذلك فخرا للقضاء العراقي ان السواد الأعظم من الناس باتمنونه على مصائبهم، ولأنّقة لهم الا بقضائهم العادل الذي نشأ بين ظهرانيهم، وبات مناخا للجميع دون حاجز أو حائل وابوابه مشرعة للكافة.



القاضي حاتم جبار الفربري

### مصادر تمويل التنظيم

ويكشف الجمل عن مصادر تمويل تنظيم داعش حيث افاد بان هناك مصادر خارجية اي اموال تأتي من عدة دول ومصادر داخلية مثل بيع النفط لتجار ومهربين وجباية الضرائب وخصوصا من المزارعين واصحاب الاسوال والتجار فضلا عن المتاجرة بالزئبق والاثار التي تم تهريبها".

### انقسامات وتخبط

ويقول الجمل ان "التنظيم تلقى الضربات الموجعة وفقد السيطرة على جميع مناطقه باستثناء مناطق صغيرة في سوريا وهي الهجين وابو الحسن والشعفة والسوسة وان اغلب من تبقى من عناصر التنظيم متواجدة هناك".

ويؤكد الجمل ان "عناصر التنظيم فقدت الإرادة على الجهاد وهم يعيشون حالة من التخبط والانقسامات والصراعات الداخلية لذلك فقد هرب الكثير منهم".

سجدت فيه فرقا وهو القتال.
"أتى ابن جول" هكذا قال لأبي انس ليبرر له تركه لرفقته ويطلب الفرصة ليثبت جدارته وبعد إلحاح استطاع ان ينتزع من القتلى بصوف السيطرات الأمنية أو جماعة من احد عشر فردا كان قد جمعهم بنفسه اثناء تجواله ووعدهم بتشكيل قوة هكذا وصفها لهم "تقلب بها الدنيا".
لم يطلق على مجموعته اسما لأنه ليس مهمما" هكذا يرى – أبو عبد الحق، بل المهم هو العمل والنتائج وبرغم أنه نفى خضوعه لتدريبات عسكرية استثنائية إلا أنه أستحاث أن يبلغ مواقع متقدمة داخل التنظيم ويحظى ب ثقة أكبر القيادات.



■ الارهابي ابو عبد الحق العراقي يمثل امام القضاء.. عدسة / حيدر الدليمي

# قال إن " الفرقة الذهبية" و" فرقة العباس القتالية" لا يمكن صدّهما لأول مرة.. أصغر أمراء العسكر في "داعش" يكشف تفاصيل مثيرة عن أسرار التنظيم

لم يكن احد يجراً على قول ما يقوله "أبو عبد الحق" لأبي انس بل انه أستطاع معرفة ما لم يستطع أحد معرفته "أربت فساده بعيني ولم أقبل أن اقاتل تحت أمرة فاسد مثله" لكن رغم كل ما فعله لم يستطع تحقيق هدفه "لأن ابو انس كان لديه من بسندة في المركزية".

لا يتذكر "عصام الزوبعي" كم عملية شارك فيها أو كم هو عدد من قتلهم من المواطنين والقوات الأمنية "بالحقيقة لا أعرف كم هو العدد" لكنه يعطي اهمية للقوات التي سيوجهها قبل خوض أي معركة هجوم أو صد لها.

الفرقة الذهبية والحشد الشعبي خاصة "فرقة عباس القتالية" هكذا بالنص قال، هما أكثر قوتين لم تكن نستطيع صدهما أو النجاح في مهاجمتهما، واكثر التماثر التي منبت بها كانت على يدي هاتين القوتين، ورغم نجاحه في أكثر من محور إلا ان الزوبعي يعترف أن التنظيم لم يكن في حسيبانه أنه سيوواجه هكذا قوة بعد سيطرته على المدن.

لا يفسر " أبو عبد الحق" اندحار التنظيم الارهابي أمام القوات العراقية بالاسباب العسكرية فقط، بل بالفساد المستشري داخل التنظيم والشعور لدى الكثير من قياداته مبكرا بان زمن القتال خف وعمدوا إلى التمتع بما حصلوا عليه من ثروات.
ينكر " الزوبعي" معرفته بمصادر التمويل والحصول على الأسلحة وعملية التجارة التي كان التنظيم يقوم بها .
أنا مقاتل لا شأن لي بهذه المواضيع وكل ما احتاجه كانوا يوفرونه لي -ان كان مجد القتال هو أكبر اهدافه هو أكبر اسباب نيله المواقع وقربه من القيادات المهمة في التنظيم.

فقط لما أسماه الإنجازات العسكرية التي حققها".

الإنجازات هي العمليات التي استطاع أبو عبد الحق" ومن معه في إقناع اكبر عدد من القتلى بصوف السيطرات الأمنية أو استهداف مقرات عسكرية وكذلك التصدي لتقدم القوات في أكثر مدينة كان التنظيم يسيطر عليها التنظيم في الأنبار وصالح الدين وبنوي.

لم تكن للزوبعي أماكن محددة للقتال "كنت ابحت عن اصعب المعارك وأخوضها" وبرغم أن أكبر العمليات التي قام بها في الأنبار وتحديدا في غرب المدينة وعين كامير عسكري لقضاء راوة وعنه، إلا أنه وبسبب الخلافات الكبيرة التي نشبت بينه وبين مسؤوله المباشر ابو أنس كان يتواصل مع قيادات بسميهم بـ"المركزية" أي الذي يشرفون على شؤون التنظيم في كل مكان.

ومن أجل نيل فقتهم كان يتعمد أن يطلب خوض عمليات خاسرة، وهذا ما حصل في أكثر من مرة ورغم تعرضه لإصابات بليغة إلا ان طموحه بانتزاع ولاية الفرات من أبي انس والحصول على مواقع أكبر في التنظيم تدفعه لجر من معه إلى الانتحار "نعم كنت أريد الإطاحة بأبي انس فانا أولى منه بالولاية".

ليس شعوره بأنه أولى من أبي انس برعامته بالتنظيم في الأنبار هو ما دفعه للدخول بخلافات شديدة معه، تسببت لأكثر من مرة عمل كل منهم لاغتيال الآخر والشوايبة به، بل لان أبو أنس كذاب فاسد ومحتال فساده تجاوز سرقة المال بل كان يملك عشرات النساء كزوجات وكذلك هوسه بالولولة" كما يذكر.



ذكر أن أبرز ملفات الفساد تكمن في العقود المبرمة بمرحلة التهجير

## رئيس جنايات الأنبار: الإرهاب يشكل 90% من القضايا ولا ثارات عشائرية

٩٩

شدد رئيس محكمة الجنايات في استئناف الأنبار القاضي سمير عباس على ضرورة تشكيل قوة خاصة لتنفيذ الاوامر القضائية المختصة بقضايا النزاهة عادا أن ابرز ملفات النزاهة في محافظة الأنبار تتعلق بمرحلة النزوح والتهجير، وفي سياق أخر عد أن سيطرة القوات الأمنية على الحدود ساهم بشكل غير مسبوق بإضعاف جريمة التهريب، جاء ذلك في حوار موسع أجرته معه القضاء.

نص الحوار في ما يلي:



رئيس جنايات الأنبار.. عدسة / محمد سامي

المحافظة ويؤدي الى استقرارها.

١- الفساد الوجه الأخر للإرهاب وهناك من يده سببه وأسسه وفي هذا المحور نريد أن نتحدث بالتفصيل عن القضايا المتعلقة بالنزاهة في محكمكم.

٢- نعم أن الفساد فعلاً هو الوجه الأخر للإرهاب وهو أسسوا من الإرهاب وأن كليهما اي الفساد والإرهاب يستنزفان قدرات الدولة ومواردها ويدمران البنى التحتية للدولة ما يؤدي الى انهيارها وأن محكمة جنايات الأنبار نظرت خلال السنوات السابقة مئات القضايا المتعلقة بالفساد والتي أحيلت إليها من محكمة تحقيق النزاهة وكان لها الدور الكبير بالحد من تلك الجرائم عن طريق فرض عقوبات رادعة بحق مرتكبيها وهم في الغالب من موظفي الدولة وحرصت المحكمة على عدم إفلات أي شخص من العقوبة مهما كان وضعه ومركزه الوظيفي وقد صدرت عدة أحكام وعلى سبيل المثال لا الحصر أحكام حبس بحق مدراء مصارف وموظفين على مستوى عال وان محكمة تحقيق النزاهة في الأنبار قامت بدور كبير بهذا المجال وتحت إشراف وتوجيه هذه المحكمة.

٣- ما حجم الدعاوى التي حسمتها محكمكم والمختصة بالفساد في العام الماضي؟

٤- محافظة الأنبار كانت تقع تحت سيطرة التنظيم الإرهابي لمدة سنتين، ولكن على الرغم من ذلك فإن هناك قضايا فساد مالي وإداري تم نظرها من قبل محكمة جنايات الأنبار في العام الماضي وكان عددها محدود والعشرات وتتعلم بالفساد في بعض العقود والمقاولات بالإضافة إلى الفساد في صرف سلف المائة راتب وموضوع سرقة الأدوات من مستشفى الرمادي التعليمي ومواقع أخرى مختلفة كانت جميعها تمثل قضايا فساد في بعض دوائر المحافظة وفي بعض العقود وتم حسم أغلب تلك القضايا ضمن السقف الزمني المحدد لها وتم إدانة قسم من المتهمين الفاسدين والحكم عليهم بعقوبات مثل عقوبة الحبس الشديد والزناهم بإعادة المبالغ المختلصة.

٥- هل في النية افتتاح دور قضاء في أماكن معينة في الأنبار؟

٦- إن الحاجة ملحة لافتتاح عدد من دور القضاء في محافظة الأنبار وخاصة غرب مدينة الرمادي حيث أن دار القضاء في الرمادي يشهد زحماً كبيراً ويقع وسط المدينة وكثيراً ما يصعب الوصول إليه من المواطنين الساكنين غرب المدينة ( ناحية الوفاء - منطقة التاميم) مع وجود القطوعات في الجسور والسيطرات الأمنية وكذلك ناحية الرحالية والنخبية إلا ان الوضع الاقتصادي للبلاد وعدم توفر الإمكانيات المادية وعدم وجود درجات وظيفية يمنع من ذلك حيث يتطلب الأمر بناء محكمة أو استئناف بناء لهذا الغرض.

٧- نحن نعرف ان التنظيم في محافظة الأنبار قام بمجازر كثيرة بحق أبناء عشائر وبيوتات من أبرز من نظرت دعاوهم من المشاركين بهذه المجازر ؟

٨- لقد نظرت محكمتمنا عدداً من القضايا التي تتعلق بالمجازر التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي ضد أبناء تلك المحافظة أثناء سيطرته عليها ومن أبرز الدعاوى التي تم نظرها هي مجزرة (البومن) التي وقعت في قضاء هيت حيث أقدم التنظيم الإرهابي على إعدام المئات من أبناء تلك العشيرة بدون أي سبب سوى إنهم كانوا من المساندين للقوات الأمنية فضلاً عن تهجير الباقين ونفيهم في الصحراء.

٩- هل يتسم من انتمى للإرهاب وحتى العمليات الإرهابية في الأنبار بشيء مختلف عنه في المدن العراقية الأخرى؟

١٠- أكيد ان من ينتمون إلى المجاميع الإرهابية يتسمون بالجهل والافق الضيق وعدم رؤية الأمور بشكل واضح وأن المجاميع الإرهابية تستغل هؤلاء الأشخاص لغرض تنفيذ مخططاتها الإجرامية فلو كان هؤلاء الأشخاص الذين انتموا إلى المجاميع المسلحة على مستوى من الثقافة والتعليم ما انتموا الى ا مجموعة إرهابية وخصوصاً ان كل أعمال تلك المجاميع هي أعمال تخريبية تدميرية هدفها إعادة المجتمع الى القرون الوسطى كما ان عمليات الإرهابية في محافظة الأنبار تتسم بأنها تستهدف المواطنين الانباري أكثر من غيره وأكثر من تضرر من تلك العمليات هم من أهالي تلك المناطق أنفسهم حيث تم قتل عدد كبير منهم بحجج واهية بالإضافة الى تدمير البنى التحتية للمحافظة بحجة محاربة المحتل.

١١- هل يتسم من انتمى للإرهاب وحتى العمليات الإرهابية في المدن العراقية الأخرى؟

١٢- نعم ان ما مر به أهل الأنبار من ظروف قاسية أثناء سيطرة عصابات داعش الإرهابية على مدنهم وتهجيرهم الى مدن أخرى وتركهم لدورهم وأموالهم وخروج البض منهم بالملابس التي يرتدونها فقط والعيش في الخيم والنعانة هي أسباب دفعهم الى إعادة التفكير واتخاذ موقف قوي وحازم ضد الجماعات الإرهابية المسلحة فقد لمسنا ان الشعب الانباري قد تغير تغييرا كبيرا وان

١٣- هل كانت هناك جرائم إرهابية ارتكبتها في العراق؟

١٤- نعم بالتأكيد سابقا ان التنظيمات الإرهابية كانت تحاول الوصول الى المجتمع والتوغل فيه ولم تجد سبيلا لذلك سوى الناس البسطاء الذين لا يمتلكون رؤية عميقة للأحداث وقد تم استهداف الأطفال الصغار وتجنيدهم وذلك لكونهم قاصري التفكير وكذلك تم

\* لمسنا ان المواطن الانباري قد تغير تغييرا كبيرا وان نظرته أصبحت مختلفة جدا عن السابق في ما يخص الجماعات المسلحة

\* عام 2017 شهد زيادة كبيرة بعدد الدعاوى ذات الطابع الإرهابي عن الأعوام السابقة وان محكمة جنايات الأنبار حسمت في عام 2017 بحدود 1800 دعوى أغلبها إرهابية

في الأنبار يخشى تقديم شكوى أو الإدلاء بشهادة ضد أي عنصر من عناصر التنظيم الإرهابية وذلك خشية من أن يقوم التنظيم الإرهابي بمحاسبته ومعاقبته على ذلك كونه كان هو المسيطر على تلك المناطق ولكن هذه الحالة تغيرت بعد تحرير المنطقة من عصابات داعش الإرهابية فالمواطن الانباري الآن حريص كل الحرص على تقديم الشكوى ضد كل شخص إرهابي ساهم بتهجييره وسبب الدمار لحافظته وكان هناك سيطرة التنظيم الأراهبي ، هل نظرت محكمتمكم مثل هذه القضايا ؟

١٥- نعم كانت هناك خشية من حالات ثارات بين العشائر والبيوت بعد الانتهاء من سيطرة التنظيم الأراهبي ، هل نظرت محكمتمكم مثل هذه القضايا ؟

١٦- نعم كانت هناك خشية من حالات ثارات بين العشائر بعد تحرير المنطقة من سيطرة عصابات داعش الإرهابية وذلك لإرتكاهم في بعض العمليات الانتقامية من أفراد تنظيم داعش الإرهابي وعوائلهم ولكن بعد تشكيل محكمة جنايات الأنبار وممارستها لدورها بشكل فاعل دفع الناس الى الانجاء للقانون للمطالبة بحقوقهم وللاقتصاص من المجرمين وان أغلب العشائر في المحافظة التجأت الى المحاكم ولم تلجأ الى الانتقامات الشخصية والعشائرية وذلك لإدراكهم ان الانتقامات الشخصية لا تؤدي إلا الى مزيد من المشاكل وبالتالي كان خيار الكثيرين من أبناء العشائر والبيوت هو الانجاء الى القانون وترك حل المشاكل للمحاكم واعتبار قرار المحكمة هو الكلمة الفصل في تلك الدعاوى.

١٧- هل كانت هناك خشية من حالات ثارات بين العشائر والبيوت بعد الانتهاء من سيطرة التنظيم الأراهبي ، هل نظرت محكمتمكم مثل هذه القضايا ؟

١٨- نعم كانت هناك خشية من حالات ثارات بين العشائر بعد تحرير المنطقة من سيطرة عصابات داعش الإرهابية وذلك لإرتكاهم في بعض العمليات الانتقامية من أفراد تنظيم داعش الإرهابي وعوائلهم ولكن بعد تشكيل محكمة جنايات الأنبار وممارستها لدورها بشكل فاعل دفع الناس الى الانجاء للقانون للمطالبة بحقوقهم وللاقتصاص من المجرمين وان أغلب العشائر في المحافظة التجأت الى المحاكم ولم تلجأ الى الانتقامات الشخصية والعشائرية وذلك لإدراكهم ان الانتقامات الشخصية لا تؤدي إلا الى مزيد من المشاكل وبالتالي كان خيار الكثيرين من أبناء العشائر والبيوت هو الانجاء الى القانون وترك حل المشاكل للمحاكم واعتبار قرار المحكمة هو الكلمة الفصل في تلك الدعاوى.

١٩- هل يتسم من انتمى للإرهاب وحتى العمليات الإرهابية في المدن العراقية الأخرى؟

٢٠- نعم ان ما مر به أهل الأنبار من ظروف قاسية أثناء سيطرة عصابات داعش الإرهابية على مدنهم وتهجيرهم الى مدن أخرى وتركهم لدورهم وأموالهم وخروج البض منهم بالملابس التي يرتدونها فقط والعيش في الخيم والنعانة هي أسباب دفعهم الى إعادة التفكير واتخاذ موقف قوي وحازم ضد الجماعات الإرهابية المسلحة فقد لمسنا ان الشعب الانباري قد تغير تغييرا كبيرا وان

٢١- هل كانت هناك جرائم إرهابية ارتكبتها في العراق؟

٢٢- نعم بالتأكيد سابقا ان التنظيمات الإرهابية كانت تحاول الوصول الى المجتمع والتوغل فيه ولم تجد سبيلا لذلك سوى الناس البسطاء الذين لا يمتلكون رؤية عميقة للأحداث وقد تم استهداف الأطفال الصغار وتجنيدهم وذلك لكونهم قاصري التفكير وكذلك تم

٢٣- هل كانت هناك جرائم إرهابية ارتكبتها في العراق؟

٢٤- نعم بالتأكيد سابقا ان التنظيمات الإرهابية كانت تحاول الوصول الى المجتمع والتوغل فيه ولم تجد سبيلا لذلك سوى الناس البسطاء الذين لا يمتلكون رؤية عميقة للأحداث وقد تم استهداف الأطفال الصغار وتجنيدهم وذلك لكونهم قاصري التفكير وكذلك تم

٢٥- هل كانت هناك جرائم إرهابية ارتكبتها في العراق؟

٢٦- نعم بالتأكيد سابقا ان التنظيمات الإرهابية كانت تحاول الوصول الى المجتمع والتوغل فيه ولم تجد سبيلا لذلك سوى الناس البسطاء الذين لا يمتلكون رؤية عميقة للأحداث وقد تم استهداف الأطفال الصغار وتجنيدهم وذلك لكونهم قاصري التفكير وكذلك تم

\* هناك علاقة وثيقة بين الفساد والإرهاب وهما مرتبطان مع بعض وان الفاسدين هم من ساهموا بشكل مباشر او غير مباشر بتفشي ظاهرة الارهاب وظهورها ونشوتها في العراق







## شؤون قضائية 5

تطلعات بتطويره إلى تطبيق هاتفي

## المحكمة التجارية الالكترونية.. برنامج جديد يدخل حيز الخدمة

٩٩

بغداد / ايناس جبار

دشنت المحكمة التجارية في بغداد مشروعها الإلكتروني الجديد وسط ارتياح كبير من المواطنين ومنتسبي المحكمة على السواء لما يوفره المشروع من وقت وجهد كبيرين. ويعد مجلس القضاء الأعلى من المؤسسات السباقية في إدخال التكنولوجيا إلى المحاكم التابعة لها، وبخطى ثابتة تم بناء أول برنامج تكاملي لتتبع سير دعاوى المحاكم التجارية بجهد محلي ومن دون تدخل أي من الشركات الخارجية وبكلفة تكاد أن تكون معدومة.



وتعرض على حاسبة السيد القاضي والذي يقوم بدوره بتحديد المواعيد للمرافعات وترسل هذه المواعيد إلى المتخصصين عن طريق ايميل خاص أو عن طريق مراجعة المحكمة في الاستعلامات الإلكترونية لمعرفة موعد المرافعة، والمرحلة التطويرية القادمة هو وصول الموعد على الهاتف الجوال الخاص بالمختصين عن طريق تطبيق على الهاتف الجوال وكذلك ربط قاعدة التشريعات العراقية بالبرنامج مما يسمح للقاضي الوصول إلى المتون القانونية بشكل سهل وميسر لاتخاذ القرارات اللازمة. وتفصل مديرية قسم التكنولوجيا والنظم مراحل العمل قائمة تعرض المرافعة على شاشة خلف القاضي أثناء الجلسة لتمكين المختصين من قراءة مفردات المرافعة لاختصاصي الوقت قبل التوقيع وهنا يأتي دور الاستفادة من الضبط الإلكتروني، وعند صدور الحكم وفي حالة طلب تمييز القرار في الاستئناف بصفتها التمييزية أو الأصلية ما على الموظف سوى إحالة الدعوى إلكترونياً إلى هذه الجهات لتظهر الدعوى بكامل تفاصيلها وأوراقها الحقيقية إلى تلك الجهة، وفي حالة التمييز في محكمة التمييز الاتحادية ما على الموظف سوى إحالتها إلى تلك المحكمة لتظهر كاملة عند محكمة التمييز الاتحادية وبكل أوراقها الحقيقية وبذوان معدودات.

وأضافت أنه في المرحلة النهائية بعد نجاح المرحلة التجريبية سيتم تعميم البرنامج على كل من استئناف الرضاة/البصرة/ النجف والتي تكون المحاكم التجارية من ضمن تشكيلاتها.

وتعرض على حاسبة السيد القاضي والذي يقوم بدوره بتحديد المواعيد للمرافعات وترسل هذه المواعيد إلى المتخصصين عن طريق ايميل خاص أو عن طريق مراجعة المحكمة في الاستعلامات الإلكترونية لمعرفة موعد المرافعة، والمرحلة التطويرية القادمة هو وصول الموعد على الهاتف الجوال الخاص بالمختصين عن طريق تطبيق على الهاتف الجوال وكذلك ربط قاعدة التشريعات العراقية بالبرنامج مما يسمح للقاضي الوصول إلى المتون القانونية بشكل سهل وميسر لاتخاذ القرارات اللازمة. وتفصل مديرية قسم التكنولوجيا والنظم مراحل العمل قائمة تعرض المرافعة على شاشة خلف القاضي أثناء الجلسة لتمكين المختصين من قراءة مفردات المرافعة لاختصاصي الوقت قبل التوقيع وهنا يأتي دور الاستفادة من الضبط الإلكتروني، وعند صدور الحكم وفي حالة طلب تمييز القرار في الاستئناف بصفتها التمييزية أو الأصلية ما على الموظف سوى إحالة الدعوى إلكترونياً إلى هذه الجهات لتظهر الدعوى بكامل تفاصيلها وأوراقها الحقيقية إلى تلك الجهة، وفي حالة التمييز في محكمة التمييز الاتحادية ما على الموظف سوى إحالتها إلى تلك المحكمة لتظهر كاملة عند محكمة التمييز الاتحادية وبكل أوراقها الحقيقية وبذوان معدودات.

وأضافت أنه في المرحلة النهائية بعد نجاح المرحلة التجريبية سيتم تعميم البرنامج على كل من استئناف الرضاة/البصرة/ النجف والتي تكون المحاكم التجارية من ضمن تشكيلاتها.

المحكمة ذات العلاقة (المحكمة التجارية/ التمييز بصفتها الأصلية/ التمييز (بصفتها شعبة بناء التطبيقات وتحليل الأنظمة أقدمت على تحليل طريقة عمل المحكمة التجارية ووضعت خطة بناء البرنامج على أساسها مع الاستفادة من المشاريع السابقة (الضبط الإلكتروني/ الاستعلامات الإلكترونية) والاستفادة من صور الأوراق الحقيقية

وتجهيزها لتصبح بيئة مثالية لانجاز العمل. وأشارت عبد الحسين إلى أن شعبة بناء التطبيقات وتحليل الأنظمة أقدمت على تحليل طريقة عمل المحكمة التجارية ووضعت خطة بناء البرنامج على أساسها مع الاستفادة من المشاريع السابقة (الضبط الإلكتروني/ الاستعلامات الإلكترونية) والاستفادة من صور الأوراق الحقيقية

تكمال تدار بواسطة المحاكم التجارية بطريقة سهلة ومنسقة. وتحدثت عبد الحسين عن العمل إلى القضاء أنه بعد طرح المشروع وتحديد الأهداف والية التطبيق وحساب الكلف وتحديد البيئة التجريبية والبيئة التطويرية للمشروع والاستفادة من مشروع الشبكة الواحدة والمطبق فعلياً مع رئاسة محكمة استئناف بغداد/ الكرخ الاتحادية إلى مبنى الساعة بخط هوأئي (weir less) وتوفير الأنظمة العاملة على السيرفرات

وقالت منى عبد الحسين مديرة قسم التكنولوجيا والنظم إن مشروع المحكمة التجارية الإلكترونية تم بالتعاون مع شعبة الحاسبة في رئاسة محكمة استئناف الكرخ الاتحادية التي وفرت وسهلت ووضعت كل الجهود والموجودات ويسرت كل العقبان وبإشراف ودعم مباشر من قبل السيد رئيس الاستئناف القاضي خالد المشهداني، وكان ثمره التعاون بناء برنامج

## محكمة الوحدة تنضم إلى دور القضاء الجديدة في بغداد

بغداد / علاء محمد

بعد افتتاح ثلاث محاكم جديدة في العاصمة بغداد من قبل مجلس القضاء الأعلى خلال العام الحالي، وهي دور القضاء في الدورة واللطفية والبوسيفية، دخلت الخدمة محكمة جديدة وهي دار القضاء في حي الوحدة.

وتستقبل هذه الدار دعاوى المواطنين من جميع مناطق قضاء حي الوحدة ضمنها دعاوى سكان مدينة السماوية، أحد أكبر المجمعات السكنية الذي أنشئ حديثاً. وقال القاضي صافي الجعفري إن افتتاح دار القضاء في ناحية الوحدة يأتي تسلسلاً طبيعياً لنتيجة الأديان المحفوظ في عدد سكان هذه الناحية خصوصاً بعد إنشاء مدينة بسماوية الجديدة التي تضم 100 ألف شقة سكنية، لكن الشقق التي تم إنشاؤها واشغالها من المواطنين هي 4500 شقة فقط حتى الآن، مبيناً أن الشقة الواحدة مشغولة من خمسة أشخاص فان العدد السكاني سيصل لهذه المدينة إلى خمسة وعشرين ألف نسمة في المستقبل القريب. ويضيف القاضي الجعفري ان ناحية



دار القضاء في ناحية الوحدة.. عدسة/ محمد سامي

الوحدية يصل عدد سكانها إلى مئة وسبعة وخمسين ألف نسمة وهذه الأعداد بحاجة إلى افتتاح دار قضاء في الناحية لاسيما وان محكمة المدائن كانت بعيدة عن سكن أهالي الوحدة والذهاب إلى محكمة المدائن سيكلف المواطن الكثير من الوقت والجهد والتكاليف.

وعن اقبال اهالي المنطقة والمواطنین بعد افتتاح دار القضاء في ناحية حي الوحدة يؤكد القاضي ان إقبال المواطنين من اهالي ناحية الوحدة على مراجعة المحكمة بدأ من الأيام الأولى لافتتاحها، وان المواطنين فرحون بافتتاح هذه المحكمة.

القاضي الاول في دار القضاء في الوحدة يشير إلى ان المحكمة الجديدة هي فقط للحدود الادارية للناحية لكن اذا اقام شخص دعواه المدنية أمام محكمتنا ولم يطلب المدعى عليه إحالتها إلى محل اقامه المدعى عليه فتستمر المحكمة سواء الأحوال الشخصية او البداءة بنظر الدعوى لان الاختصاص المكاني ليس من النظام العام باستثناء الدعاوى المتعلقة بعقار.

وبين القاضي ان دار القضاء يضم اربع محاكم وهي التحقيق والاحوال الشخصية

والبداءة ومحكمة الجرح اضافة الى نيابة الادعاء العام، لافتاً إلى أن عدد القضاة في المحكمة اثنتان ونائب مدع عام موزعين بينهم النظر في التحقيق والاحوال الشخصية والبداءة والجرح، مشيراً إلى ان المحكمة في الوقت الحاضر بحاجة الى موظفين اثنين كاتب ضبط ومبلغ قضائي واحد ومعتمد بريد واحد مع حرفي كمشغل مولدة.

وتابع الجعفري ان المحكمة في اول ايامها لم تستقبل مراجعين كثيرين بالنسبة لمعاملات الحجج وهي قليلة كون افتتاح دار القضاء في ناحية حي الوحدة لم يتجاوز عدة ايام العمل وان قسماً من الناس لا يعملون بافتتاح المحكمة، لكن محكمة التحقيق تستقبل دعاوى كثيرة جداً، وان الدعوى المنظورة من قبل محكمة المدائن تمت إحالتها بالكامل حسب الاختصاص المكاني إلى محكمتنا.

وأشار القاضي إلى ان عدد دعاوى التحقيق منذ عام 2015 ولغاية اليوم بلغت أكثر من 6 آلاف دعوى حيث ان دعاوى الجرح قيد الإحالة 40 دعوى وتوجد 40 دعوى أيضاً ستتم إحالتها إلى الجرح.

## رئاسة استئناف كركوك تناقش معوقات العمل مع مدراء مراكز الشرطة

كركوك / غسان مرزة

اجتمع رئيس استئناف كركوك الاتحادية بعدد من مدراء مراكز الشرطة وطرح الجانبان المعوقات التي تواجههم في سير المعاملات ووضع السبل الكفيلة بحلها.

وقال رئيس الاستئناف القاضي عبد الكريم خضر عزيز ان مشكلة طلب صورة القيد من ابرز المعوقات التي تواجه المواطن وكلفنا احد السادة القضاة لتنسيق العمل مع مدير الاحوال المدنية حول طلب صورة القيد من خارج محافظة كركوك يكون عن طريق الاحوال المدنية في كركوك او عن

طريق النافذة الالكترونية بإرسال (250 دينار رسوم عن كل طلب صورة قيد من جانبه بين مدير الاحوال المدنية ان طلب صورة القيد داخل المحافظة لا يتأخر إلا بأما قليلة إما بالنسبة لخارج محافظة كركوك عن طريق النافذة الالكترونية حيث طلب توجيه كتاب رسمي من الاستئناف حتى يتم مخاطبة المرجع بذلك.

فيما عرض قاضي تحقيق مشكلة أخرى وهي ان بعض مراكز الشرطة لديهم أوراق تحقيقية لسنوات ماضية لم تعرض على السيد قاضي التحقيق المختص وعند طلب الأوراق التحقيقية من مراكز الشرطة تتأخر عدة أيام

كون الأوراق محفوظة لديه وبذمته، لافتاً إلى قيامهم بإبلاغ كافة مدراء مراكز الشرطة عند عودة المحقق يجب استكمال وعرض كافة الأوراق التحقيقية والإجابة وخاصة بالنسبة للأوراق التحقيقية المعروضة على القاضي الخفر.

ومن جانب آخر طرح القاضي المشرف على أعمال مديرية المرور مشكلة تأخير الاجابات من مدير مرور كركوك رغم التأكدات حول تأخر تنفيذ أوامر القبض من قبل مركز شرطة الأحداث، مشيراً إلى ان إجابة مدير مركز شرطة المرور على الكتب الصادرة عن المحكمة سوف تتم بالسرعة الممكنة وكذلك

بالنسبة لمدير شرطة الأحداث والمتابعة مع القاضي المختص، مضيفاً ان عدم وجود كشف لمخطط الحادث لاسيما المرور ليلا حيث يتواجد ضباط المرور الخافر قد وجه شرطة مرور البلدة الانتقال إلى مكان الحادث لإكمال إجراءات التحقيق.

ولفت قاضي التحقيق إلى عدم محاسبة ضباط التحقيق من قبل مرجعهم الأعلى سواء من التفثيش أو الشؤون الداخلية ومتابعتهم في حالة تقصيرهم وإحالتهم إلى الجهات المعنية.

وعرج معاون مدير الشرطة على أهم معوقات العمل مع قضاة التحقيق عند

التفجيرات الإرهابية إذ تقوم مراكز الشرطة بالتحقيق الكامل والأوراق التحقيقية وكشف الأدلة ومن ثم تقوم بإرسالها إلى قسم مكافحة الإرهاب وهذا ما سبب ازدواجية في العمل، كذلك مشكلة انتشار ظاهرة المتسولين وعدم وجود إجراءات صارمة بحقهم وكذلك عدم وجود مواقف لإيداعهم فيها، وقلة الكوادر للتبليغات تعرقل سير العمل وقيام المبلغين بإعمال إضافية في مراكز الشرطة، كتدريب الضباط عن كيفية تنظيم الأوراق التحقيقية لغرض حسم الدعاوى.

ومن جانبه أفاد السيد المدعي العام في هذه الرئاسة عن أبرز المواضيع التي تعترض عمله وتم مناقشتها منها عدم تسجيل كافة الدعاوى في السجلات وعدم تنفيذ أوامر القبض وخاصة قضايا الإرهاب، عدم وجود مسك للسجل الأساس في بعض مراكز الشرطة، مطالبا معاون مدير الشرطة بإحالة المحقق إلى القضاء وفتح مجلس تحقيقي بحقهم في حالة المقصية ونقل المحققين من الشرطة الإكفاء إلى المراكز التي فيها زخم العمل الكثير. وختم القاضي عزيز بإجراء تحديث قاعدة البيانات الخاصة بتنفيذ أوامر القبض وتنشابه الأسماء والعمل بالحلول كافة للمعوقات والمشاكل العالقة.



يمكن للسادة القضاة والباحثين في الشأن القانوني ارسال مقالاتهم عبر البريد الالكتروني للمركز الاعلامي لمجلس القضاء الاعلى (JAMC)

علماء أن آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن الموقف الرسمي للقضاء العراقي.

## الدور القضائي في العملية الانتخابية



القاضي ناصر عمران

وضعت المنافسة الانتخابية أوزارها واتضح نتائجها النهائية المعلنه من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تصاعدت حدة الاصوات المعارضة والمشككة بالنتائج الانتخابية والتي انعكست بصورة شكاوى تناولت العملية الانتخابية برمتها والجهة المنظمة لها.

99 بعد ان

المفوضين الخاصة بنتائج الانتخابات وعدد الأصوات وترتيب الفائزين، والية تقديم الطعن تتمثل بتقديم الطعن خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ نشر القرار في الصحف الرسمية الى المكتب الوطني او اي مكتب انتخابي للمفوضية في المحافظات والأقاليم وعلى الهيئة القضائية الفصل بالاستئناف خلال مدة عشرة ايام من تاريخ إحالة الطعن اليها وحسب ما نصت عليه المادة (8/ سادساً) من قانون المفوضية والغرض من تحديد الهيئة القضائية بحسب موضوع الطعن بأسرع وقت ممكن نظراً لما تتمتع به العملية الانتخابية من أهمية في استقرار الوضع السياسي في البلاد.

القضائية، ويقدم الاستئناف من قبل الشخص أو الكيان السياسي المشمول مباشرة بالقرار المستأنف ( واستمر عمل الهيئة حتى صدور قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (11) لسنة 2007 والذي أوجب على محكمة التمييز تشكيل هيئة قضائية تتألف من ثلاثة قضاة غير متفرغين حسب المادة (8/ ثالثاً) تتولى النظر في الطعون المحالة اليها من مجلس المفوضين أو مقدمة اليها مباشرة من قبل المتضررين وأن قرار الهيئة بات وغير قابل للطعن، والطعون بقرارات مجلس المفوضين في ما يتعلق بسجل الناخبين والمرشحين والكيانات السياسية والحملات الانتخابية وكذلك قرارات مجلس

دستوريا بموجب المادة (93 / 7) من الدستور. وإذا كانت الهيئة التمييزية المختصة بنظر الطعون المقدمة على قرارات هيئة المساءلة والعدالة تنصب على تحقق شرطشمول المرشح بإجراءات المساءلة والعدالة وهي مرحلة اولية تسبق العملية الانتخابية فان دور الهيئة القضائية الانتخابية هو الاقرب للضمانات القانونية للعملية الانتخابية كونها الجهة التي تنظر الطعون المقدمة من قبل الفرد او الجهة المتضررة من قرارات مجلس المفوضين، وقد تشكلت الهيئة القضائية الانتخابية لأول مرة بموجب امر سلطة الائتلاف رقم (92) لسنة 2004 فقد نصت المادة (7) منه (يجوز الطعن بقرارات مجلس المفوضين استثناءً أمام الهيئة

ضامنة للحقوق الدستورية في ممارسة العملية الانتخابية بالتصويت والترشيح وهي المحكمة الاتحادية العليا والهيئة التمييزية للمساءلة والعدالة، وإذا كان الدور القضائي للمحكمة الاتحادية العليا يتمثل في المصادقة على نتائج الانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب والذي يعني الشرعية الباتة النهائية لنتائج العملية الانتخابية التي يعلن مجلس المفوضين نتائجها ليتسنى للمتضررين الطعن بها أمام الهيئة القضائية الانتخابية وبعد حسم الطعون من قبل اللجنة المذكورة تصبح النتائج جاهزة للمصادقة عليها من قبل المحكمة الاتحادية العليا ضمن الصلاحيات الخاصة بها المعدلة

من الدستور. وبالرغم من ان الدستور لم يتطرق الى تفاصيل حق الانتخاب من ناحية تنظيمه وشروطه الا انه احال تنظيم ذلك الى قانون يُسن لهذا الغرض وذلك بموجب المادة (39/ ثالثاً) منه. وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم حق الانتخاب وبيان اليات تحقيقه كان اولها قانون الانتخاب رقم (16) لسنة 2005 والذي عدل بعد ذلك بموجب قانون التعديل رقم (26) لسنة 2009 الى ان صدر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 والذي تم تعديله مرتين خلال العام الحالي.

وقد منح المشرع حماية الحق الانتخابي لثلاث جهات قضائية ضمن تراتبية قانونية رقابية

والحقيقة ان انتخابات عام 2018 شهدت كماً كبيراً من الشكاوى والاعتراضات بشكل اختلف عن الانتخابات السابقة، بل ان الامر وصل لدى بعض الكتل السياسية ان تعلن بعدم قبولها بنتائج الانتخاب والتشكيك بشرعيتها وهو امر في غاية الخطورة وبحاجة الى معالجة جادة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، واول هذه المعالجة هي انجاز المهمة ووضع الاعتراض والتشكيك امام الطريق الصحيح الذي وضعه القانون، فابتداءً الدستور العراقي لسنة 2005 منحه المواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة العامة والتمتع بالحقوق السياسية ومنها الحق بالتصويت والانتخاب والترشح وحسب ما نصت عليه المادة (20)

## حصانة برلمانية



القاضي اياد محسن زاهد

لا يختلف

عاقلان على أهمية الحصانة البرلمانية كونها توفر لممثل الشعب حماية دستورية وقانونية من ملاحقة السلطة التنفيذية في أي انتقاد أو رأي يبديه ضدها كذلك لحمايته من دعاوى يمكن ان تستهدف الكيد به وثنيه عن ممارسة دوره الرقابي والتشريعي.. لكن ان تتحول الحصانة الى كارت ذهبي يحمي مرتكب الجرائم من الملاحقة القانونية وان تستغل لتحقيق مأرب شخصية وجرمية فان في هذا الامر من الخطورة ما يستلزم الوقوف والبحث والمراجعة كونها اي الحصانة ستشكل عاملاً مغرياً يدفع تجار المخدرات وغاسلي الاموال للوصول الى قبة البرلمان لنيل مظلة قانونية تستظل بها جرائمهم وهي حينذاك ستتحوّل الى وسيلة مهمة يستغلها المناورون للإفلات من الملاحقات الجزائية.

## جريمة الإخبار الكاذب عبر وسائل التواصل الاجتماعي



القاضي علي كمال

يعد الإخبار

أحد وسائل تحريك الدعوى الجزائية، والإخبار كما هو معروف حق مقرر لكل شخص بل قد يكون واجباً في أحيان أخرى ولأنه يساعد في الكشف عن الجرائم ويسهل معاينة مرتكبيها فإذا كان من واجب الدولة توفير الحماية القانونية للأشخاص فان من واجب هؤلاء الأشخاص انارثها بالأخبار الصادقة عما يقع من جرائم تهدد الامن والسكينة في المجتمع يشاهدها او تتناهى الى علمهم بعض المعلومات بشأنها.

عند جريمة الإخبار الكاذب الحد الفاصل بين الاستعمال المشروع لحق تقديم الشكاوى او الإخبار المقرر لجميع الأفراد وبين إساءة استعمال الحق مثل هذا الحق، ففي الصورة الأولى وهي الاستعمال المشروع للحق لا تتحقق معه جريمة الإخبار الكاذب طالما ان الإخبار او الشكاوى يستند الى وقائع صحيحة ويقوم على حسن النية، وفي الصورة الثانية وهي الاستعمال غير المشروع للحق تتحقق معه الجريمة الإخبار الكاذب طالما ان الإخبار او الشكاوى ينطوي على وقائع كاذبة ويستند

عن الجرائم يتضمن تلفيق واقعة جرمية كاذبة الى شخص معين يعلم مسبقاً براءته منها بغية الإساءة الى سمعته ومكانته الاجتماعية فضلاً عما يترتب على ذلك من ارهاق لمرفق القضاء وإشغاله باخبارات كاذبة لا اساس لها من صحة، وقطعاً لدابر تلك الاخبارات الكاذبة وردعاً لمن يتقدمها فقد جاء القانون ليفرض عقاباً على من يقوم بذلك. وتعد جريمة الإخبار الكاذب الحد الفاصل بين الاستعمال المشروع لحق تقديم الشكاوى او الإخبار المقرر لجميع الأفراد وبين إساءة استعمال الحق مثل هذا الحق، ففي الصورة الأولى وهي الاستعمال المشروع للحق لا تتحقق معه جريمة الإخبار الكاذب طالما ان الإخبار او الشكاوى يستند الى وقائع صحيحة ويقوم على حسن النية، وفي الصورة الثانية وهي الاستعمال غير المشروع للحق تتحقق معه الجريمة الإخبار الكاذب طالما ان الإخبار او الشكاوى ينطوي على وقائع كاذبة ويستند

وإذا كان للفرد حق تحريك الدعوى الجزائية فينبغي على كل مشرع ان يوضح حدود هذا الحق والاجراءات المترتبة على المخبر في حالة الإخبار الكاذب رغم ان تقديم الشكاوى او الإخبار عن الجرائم المرتكبة حق كلفه القانون لجميع الأفراد في المجتمع وان هذا الحق يرتقي في بعض الحالات ليتخذ طابع الواجب القانوني ويقع من اجمعه عنه تحت طائلة العقاب، الا ان هذا الحق يجب ان يمارس في الحدود التي رسمها القانون وفي اطار حسن النية وبخلاف ذلك ان الفعل في ممارسة هذا الحق ينقلب الى فعل إجرامي يعاقب عليه القانون، ان ان تقديم الشكاوى او الإخبار الكاذب عبر البريد الالكتروني او الهاتف النقال الذي تخصصه الجهات المختصة لتلقي الشكاوى او الإخبار عن الجرائم يعد وسيلة لقيام جريمة الإخبار الكاذب عبر وسائل الاتصال الالكتروني كان يرسل المخبر إخباراً الى الجهات الادارية عبر الخط الساخن المخصص للإخبار

عليه أثناء الفصل التشريعي الا اذا كان متهماً بجناية وان يوافق الأعضاء بأغلبية مطلقة على رفع الحصانة أو اذا كان متلبساً بجرم مشهود. اما خارج الفصل التشريعي فلا يقبض عليه إلا إذا اتهم بجناية ووافق رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة عنه او اذا تلبس بجرم مشهود. ويقبضنا فان ما نص عليه الدستور العراقي من حصانة للنائب فيما يبديه من آراء ونقد داخل المجلس فيه من الإيجابية الشيء الكثير لأنه يعطيه قوة في تمثيل الشعب والدفاع عن مصالح ناخبيه إلا ان المشكلة تكمن في الحصانة الاجرائية من الملاحقة عند ارتكاب الجنايات وما يستغرقه رفعها ان رفعت من وقت طويل قد تنتج الوقت الكافي للبعث في ترتيب الاوضاع والافلات من العقاب.

للمجالس النيابية. والباحث في التاريخ البرلماني لمختلف الدول سيدج أمثلة ووقائع كثيرة لنواب اتهموا بتجارة المخدرات والاتجار بادوية فاسدة وتهريب اموال وان الاجراءات كانت لا تتخذ بحقهم الا بعد رفع الحصانة من قبل المجلس النيابي نفسه. في العراق فان المادة 63 من الدستور تطرقت الى موضوع الحصانة القانونية للنائب في الفقرة الثانية منها حيث تضمنت نوعين من الحصانة اولهما حصانة موضوعية يعني ان النائب لا تجوز مقاضاته عما يدلي به من آراء داخل قبة مجلس النواب والنوع الثاني هو حصانة اجرائية اي يجب سلوك طرق واجراءات معينة قبل ان يمثل النائب امام القضاء وهي عدم جواز القبض

عام 1688 ظهرت الحصانة البرلمانية في انكلترا وكانت تقتصر على حماية النائب من سطوة الملوك عما يبديه من آراء ولم تكن لتمتد الى ما يرتكبه من جرائم ايا كان نوعها وهنا يؤكد فقهاء القضاء الدستوري ان الحصانة هي حصانة للعمل وليس للأشخاص وان الحكمة منها هي حماية النائب من تسلط الحكومة وتمكينه من النقد والرقابة وإنها يجب ان تكون مفيدة بما يرتكبه النائب تحت قبة البرلمان من افعال مخالفة للقانون وان لا تمتد الى ما يرتكبه خارج القبة من تعاطي رشى واستغلال نفوذ او جرائم غسل أموال فالحصانة وجدت لحماية ممثل الشعب المثقف والناقد والمتصدي للسياسات الحكومية الخاطئة ولم تسن ليكون الحصول عليها سبباً في وصول بعض المجرمين



## تنشر صحيفة القضاء الالكترونية دورياً أبرز المبادئ القضائية للقرارات التمييزية الصادرة من محكمة التمييز الاتحادية ورئاسات محاكم الاستئناف الاتحادية

(1)

المبدأ:

العبرة بما يقرره القانون وليس بالوصف الذي تصفه المحكمة .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من الهيئة الموسعة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية وجد ان تنازعا سلبيا في الاختصاص حصل بين الهيئة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية ومحكمة استئناف بغداد - الكرخ الاتحادية/ بصفتها التمييزية حول النظر بالطعن التمييزي المقدم من قبل المميز/ المدعي/ مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية/ إضافة لوظيفته المقامة على المدعي عليه/ مدير بلدية اليوسفية/ إضافة لوظيفته بالعدد 240/ب/ 2017/ لدى محكمة بداءة المحمودية والتي طلب فيها الحكم بتسجيل القطعة المرقمة 56/1 م 38 الجاون الجنوبي باسم المدعي وفقاً لأحكام قانون الاستملاك رقم 12 لسنة 1981 المعدل اذ ترى كلا المحكمتين بانها غير مختصة بنظر الطعن التمييزي المشار اليه، وحيث ترى هذه الهيئة بان المدعي/ المميز/ يستند بدعواه إلى الحكم البدائي المرقم 3/ استملاك/ 2016 وانه اقام دعواه وفقاً لقانون الاستملاك المشار اليه وقام بدفع رسم مقطوع مقداره الف دينار وحيث ان الحكم البدائي الصادر بالدعوى بتاريخ 5/3/ 2017 وبعد 240 ب/ 2017 صادر بدرجة أخيرة قابلاً للتمييز فقط وان العبرة بما يقرره القانون وليس بالوصف الذي تصفه المحكمة ولما كانت محاكم الاستئناف بصفتها التمييزية تختص بنظر الاحكام الصادرة بدعوى الاستملاك وفقاً للقانون المشار اليه آنفاً لذا فان النظر بالطعن التمييزي المقدم من قبل المميز/ مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية/ إضافة لوظيفته يكون من اختصاص محكمة استئناف بغداد - الكرخ الاتحادية بصفتها التمييزية ولا

يدخل باختصاص الهيئة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية، عليه قرر اعادة الطعن التمييزي مع اضبارة الدعوى إلى محكمة استئناف بغداد - الكرخ الاتحادية بصفتها التمييزية للنظر فيه واصدار القرار وفقاً لأحكام القانون وأشعار الهيئة المدنية في هذه المحكمة بذلك، استناداً للمادة (13/ أولاب/ 2) من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 المعدل، وصدر القرار بالاتفاق في 7/ محرم/ 1439هـ الموافق 2017/9/27.

(2)

المبدأ:

ابطال قيود التسجيل العقاري يجب ان ينصب على وجود اخطاء تعلقت بالقيود المسجلة وبمعاملة التسجيل ذاتها لاستحالة التنفيذ في حالة الإبطال .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من الهيئة الموسعة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً. ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك ان محكمة البداءة لم تتبع ما ورد بالقرار التمييزي المرقم 5271/الهيئة المدنية/ 2016 في 20/12/2016 واصرت على حكمها السابق المنقوض بالقرار التمييزي المشار اليه اعلاه وان لاصرارها ما يبرره قانوناً للأسباب التي استند اليها حيث ان المدعي عليهم العاشر والحادي عشر والثاني عشر/ المميز عليهم كانوا قد استحصلوا على احكام تملك السهام الشائعة في العقار المرقم 14/61 م 1 بحر النجف وتم تنفيذ احكام التملك في دائرة التسجيل العقاري المختصة واكتسب التسجيل شكله النهائي ومعهم أيضاً بقية

الشركاء الذين تملكوا سهامهم في ذات العقار بموجب احكام تملك منقذة في دائرة التسجيل العقاري وبعد استحصلهم على سندات التسجيل العقاري التي تعتبر حجة على الناس كافة بما مدون فيها عملاً باحكام المادة 1/10 من قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971 المعدل فانهم اولى بالحماية القانونية من المدعي/ المميز الذي يستند في الدعوى على حكم التملك الصادر لصالحه بعدد 321/ب/ 1998 في 18/11/1998 والذي لم ينفذ في دائرة التسجيل العقاري لحد تاريخ اقامة الدعوى مما تكون الاستجابة لطلب المميز/ المدعي تهديداً لمبدأ استقرار المعاملات وتعريضاً لحقوق الأعيان حسني النية الثابتة باجراءات قانونية صحيحة وفقاً للقانون للخطر. سيما وان ابطال قيود التسجيل العقاري يجب ان ينصب على وجود اخطاء تعلقت بالقيود المسجلة وبمعاملة التسجيل ذاتها لاستحالة التنفيذ في حالة الإبطال مما تكون الدعوى والحالة هذه فاقدة لسندها القانوني وحيث ان الحكم البدائي المميز التزم بوجهة النظر القانونية المتقدمة لذا قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز، وصدر القرار بالاتفاق في 5/ محرم/ 1439هـ الموافق 2017/9/25.

(3)

المبدأ:

اجر المثل تعويض عن منفعة وهو يقوم مقام الفائدة ولا يصح الفائدة على متجمد الفوائد ولهذا لا يحكم بالفائدة عن اجر المثل .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من الهيئة الموسعة المدنية وجد بان الطعن التمييزي مقدم في

مدته القانونية ولاشتماله على اسبابه قرر قبوله شكلاً وعند عطف النظر على الحكم المميز تبين بأنه مخالف للأصول واحكام القانون وذلك لان المبلغ المحكوم به (المميز) والمطالب بدفع الفوائد القانونية عن التأخير في الوفاء به ترتب بذمته عن اجر مثل غصب منقعة العقار المرقم 129/118 بتاويين ولما كان اجر المثل هو تعويض عن غصب منقعة العقار (عمل غير مشروع) ولم يكن معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام الا بعد تقديره عن طريق القضاء والحكم به وبناء عليه لا يستحق المدعي (المميز عليه) الفوائد القانونية عن التأخير في تسديده حتى وان صدر به حكم قضائي واكتسب درجة البتات لعدم تحقق شروط الفوائد على وفق المادة (171) من القانون المدني والتي اشترطت للحكم بالفوائد ان يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في الوفاء به وهذا غير متحقق في اجر المثل فضلاً عن ذلك فان الفوائد يلزم المدين بها على سبيل التعويض عن التأخير ولا يجوز للدائن ان يتقاضى تعويضاً عن التعويض كما ان اجر المثل تعويض عن منفعة وهو يقوم مقام الفائدة ولا يصح استيفاء الفائدة على متجمد الفوائد ولهذا لا يحكم بالفائدة عن اجر المثل لاسيما وان المدعي نفذ الحكم الصادر لمصلحته بأجر المثل لدى مديرية التنفيذ المختصة وكان بإمكانه تحصيل المبلغ بالطرق التي نص عليها قانون التنفيذ مما يجعل دعواه لا سند لها من القانون وواجبة الرد وكان المتعين على محكمة الاستئناف ان تقضي بتأييد الحكم الصادر من محكمة البداءة إذ قضى برد دعوى المدعي للأسباب المقدمة لذا واستناداً للمادة 3/210 مرافعات مدنية قرر نقض الحكم المميز واعادة الاضبارة لمحكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في 27/ محرم/ 1439هـ الموافق 2017/10/17.

طريقة الدخول الى الاستعلامات الالكترونية لمحكمة التمييز الاتحادية

1. يتم الدخول الى متصفح Chrome وكتابة عبارة (مجلس القضاء الاعلى)
2. نضغط على اسم مجلس القضاء الاعلى
3. يتم النقر على المساحة المخصصة للدخول الى واجهة الاستعلامات الالكترونية وكما موضح في الشكل ادناه
4. ستظهر الواجهة المخصصة للبحث في القرارات التمييزية
5. يتم اختيار اسم الاستئناف في الحقل الاول واسم المحكمة في الحقل الثاني ثم كتابة رقم الدعوى في الحقل الاخير ومن ثم الضغط على ايقونة البحث
6. بعد الضغط على ايقونة البحث ستظهر نتائج البحث قم باختيار الدعوى الخاصة بك

لمزيد من التفاصيل يمكنك الضغط على تعليمات في نتائج قرارات محكمة التمييز الاتحادية

● للحصول على القرارات التمييزية مباشرة

راجع الاستعلامات الالكترونية لمحكمة التمييز في الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الاعلى

● واجهة الدخول الى الاستعلامات الالكترونية لمحكمة التمييز الاتحادية



## قلم القاضية

### الاستجواب في الدعوى المدنية

الاستجواب هو مناقشة الخصوم بالذات أثناء المرافعة بالدعوى تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم عندما لا يكون هناك إنكار تام لموضوع النزاع وأفضل ما يكون بمجاوبة الخصم المستجوب بحضور خصمه بالوقائع والحقائق الظاهرة المدعى بها التي من شأنها أن تثبت الإدعاء أو الدفع تحقيقاً للعدالة.

وقد نصت المادة 71 من قانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 (لمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تستجوب من ترى موجبا لاستجوابه من اطراف الدعوى).

وقد اشارت المادة 72 اولا - على طالب الاستجواب ان يوضح في طلبه الوقائع المراد استجواب خصمه عنها توضيحا تاما.

ثانيا - على المحكمة بيان الأسباب التي تستند اليها في طلب استجواب احد الخصوم وتثبيت ذلك في محضر الجلسة 1979 (لمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على الأمر المدعو به قريب الاحتمال حيث ان اغلب الخصوم لا يقرون بالحق المدعى به امام القضاء وحتى اذا اقر بعضهم به فان اقراره كثيرا ما يأتي غامضا لا يكفي لاتخاذ القرار الحاسم في الدعوى لذلك تلجأ المحكمة عادة الى هذا الطريق للحصول على اقرار واضح من الخصم.

ويعتبر قرار الاستجواب الذي تتخذه المحكمة من القرارات الادعائية التي لا تقبل الطعن على افراد وإذا طلب أحد الخصوم من المحكمة استجواب خصمه يجب ان يوضح في طلبه الوقائع المراد استجواب عنها توضيحا تاما وعلى المحكمة ان تبين الأسباب التي تستند اليها وتثبيتها في محضر الجلسة اذا قررت هي استجواب احد الخصوم من تلقاء نفسها وذلك لبيان فيما اذا كانت الطلبات المراد الاستجواب عنها جائزة الإثبات من عدمه وللمحكمة سلطة تقديرية في قبول طلبات الاستجواب او رفضها وكذلك لها العدول عن قرار الاستجواب والى ذلك اشارت المادة 73 اولا -

اذا رأت المحكمة ان الدعوى ليست في حاجة الى استجواب، او ان الوقائع التي يراد استجواب الخصم عنها غير منتجة او غير جائزة الإثبات رفضت طلب الاستجواب.

ثانيا - للمحكمة ان تعدل عن الاستجواب بعد ان امرت به او وافقت عليه اذا انضح لها ان لا جدوى منه او لا مبرر له. واذا تخلف الخصم عن الحضور لاستجوابه دون عذر مقبول او حضر وامتنع عن الاجابة لغير سبب او مبرر قانوني او ادعى الجهل او النسيان، فللمحكمة ان تستخلص من ذلك قرينة قضائية تساعدها على حسم الدعوى، وذلك في الحالات التي يجوز فيها الإثبات بالشهادة والقرائن القضائية. ومن البديهي ان من لا يقبل اقراره لا يجوز استجوابه كالفقير والمحجور عليه، اما ناقص الأهلية

اذا كان مميزا وماذونا بالتصرف فيجوز استجوابه ومناقشته فيما هو ماذون به، اما الشخص المعنوي فثمة فيجوز استجوابه من خلال ممثله القانوني والى ذلك اشارت المادة 75 من قانون الإثبات اعلاه.

القاضي عماد عبد الله

## "أحكام الحيض والطمهر في الفقه والقانون والقضاء" للقاضي عدنان الغريري

المترتبة على النفاس، وموقف قانون الأحوال الشخصية.

ويختتم الغريري كتابه في مبحثه الخامس بموضوع الطهر شارحا اقسامه في ست مطالب اولها تعريف الطهر ومدته، علامة الطهر والقول بالطهر ونقض الطهر، والمطلب الرابع أوجز علاقة الطهر بالعدة، كما فصل المطلب الخامس موقف قانون الأحوال الشخصية من القول بالطهر ونقض الطهر بالعدة، وأخيرا المطلب السادس اختص بموقف القضاء العراقي.

## عصابة استخرجت قطعاً أثرية من قرية موصلية مغمورة

وإيقاف العمل فيها لحين إكمال التحقيق. وتابعت دائرة آثار نينوى الإجراءات للناكد من مطابقة القطع للوصف الأثري وشكلت لجنة مشتركة بين مفتشية آثار نينوى ومديرية الجريمة المنظمة لحصر التجاوزات الواقعة ضمن المدينة الأثرية لضبط التجاوزات وكيفيتها، وبيان المغرورسات والمشيدات الواقعة على الآثار يجري التحقيق وفق الماد 43/ اولا من قانون الآثار لسنة 2002.

تمت إحالة القطع الأثرية إلى دائرة الآثار للفحص مع ربط سوابق المتهمين ومطلوبين يجري المسح الميداني في محل سكنهم السابق والحالي التي أتمت فيها الإجراءات القضائية والقبض عليهم وتصديق الاعترافات ومن ثم إحالتهم إلى المحاكم المختصة.

المطالبة الحكومية بالإصلاح عام 1928 ورفع الطلبات الجماعية لتخفيف الضرائب على كاهل الفقراء من أبناء الشعب واختير في إحدى اللجان النيابية مع محمد رضا الشيببي وإسماعيل الغانم وحسن عبد الرحمن للرد على خطاب العرش واستغل الضعف الظاهر في المادة 45 من القانون الاساسي والمادة 29 من النظام الداخلي لمجلس النواب لتوجيه النقد للحكومة وتهيئة الأجواء الديمقراطية لتحتل المعارضة ضد الإجراءات التي تمس مصالح الاكثرية من أبناء الشعب وكانت الصحف السياسية فتقوم بنشرها بعناوين بارزة. كتب كثيرا وادلى بأحاديث كثيرة عديدة من أهمها أحاديثه لجريدة البلاد التي كان يرأس تحريرها المرحوم روفائيل بطي. كان له نشاط اجتماعي كبير فعمل على تأسيس جمعية تحرير فلسطين كما أسس مع ليفيف من الشخصيات العراقية أول جمعية لمكافحة لتدثرن في العراق سنة 1944.

كتب عنه نجيب الصائغ وحسين جميل، انتقل الى رحمة الله عام 1975.

ولد القاضي ذيبان رضا كاظم الغبان في بغداد عام 1900 في محلة صبايغ الأمل، وورد عنه في كتاب محلات بغدادية أنه انتسب لجمعية الشبيبة عام 1908 وهذا يجعل من تاريخ ولادته عام 1900 مشكوكا فيه.

أكمل في بغداد دراسته الابتدائية والثانوية والتحق بكلية الحقوق وأنهى الدراسة فيها عام 1927.

عين قاضيا لأول مرة في البصرة، عرف بالزاهة والإخلاص في عمله في القضايا المنظورة من قبله حين كان في منصة القضاء. ترك القضاء بعد أن انتهى به المطاف في محاكم بغداد وانصرف للعمل في المحاماة فكان محاميا قديرا وبلغت شهرته شأوا عاليا في القضايا الجزائية بشكل خاص.

انتخب نائبا في المجلس النيابي لدورات انتخابية عدة وكان من أعمدة المعارضة في العهد الملكي حيث كان من المحرضين في المجلس النيابي على معارضة سياسة الحكومة وبشارك مع محمد أمين الجرججي وآخرين في وضع نصوص الميثاق الوطني

99

### قضاة عراقيون

### القاضي ذيبان الغبان

#### انتحال صفة

قضت المحكمة الجنائية المركزية بتهيتها الثانية حكما بالسجن ثماني سنوات ضد منهم انتحل صفة موظف في هيئة الزاهة.

وقال مراسل القضاء في محكمة استئناف الرصافة الاتحادية إن المحكمة الجنائية المركزية أصدرت حكما بالسجن على متهم بانتحال صفة موظف في مكتب رئيس هيئة الزاهة، لافتا إلى أن المتهم قام باستلام مبلغ مالي من أحد المواطنين مقداره خمسة آلاف وثلاثمائة دولار أمريكي لقاء إعادة تأهيل وتجهيز بنائية مقر هيئة الزاهة، ووعده بإحالة عقد التجهيز للأخير.

وتابع المصدر أن القوات الأمنية تمكنت من إلقاء القبض على المتهم وتقديمه للمحكمة التي أصدرت حكمها وفق أحكام القرار 160 / اولا / 1،2 لسنة 1983.

#### المؤيد لإرهابي

أصدرت المحكمة الجنائية المركزية في بغداد حكما بالسجن المؤبد على أحد أفراد تنظيم داعش الإرهابي، بعد إدانته بالإشتراك بعمليات إجرامية.

وقال المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار بيرقدار إن المحكمة الجنائية المركزية قضت حكما بالسجن المؤبد على احد المتهمين الى تنظيم داعش الإرهابي في محافظة الموصل بعد اعترافه بالإشتراك بعدة أعمال ارهابية لصالح التنظيم. وأضاف بيرقدار أن الإرهابي سافر الى تركيا من اجل حضور اجتماعات التنظيم الإرهابي، كما دعا الجالية العراقية هناك للانخراط في صفوف تنظيم داعش الإرهابي.

وتبين ان الحكم صدر وفقا للمادة الرابعة 1/وبدلالة المادة الثانية أو3 من قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005.

#### بغداد / ايناس جبار

99

صدر كتاب جديد للقاضي عدنان محمود الغريري بعنوان (إحكام الحيض والطمهر في الفقه والقانون والقضاء) عن دار مكتبة الصباح للنشر والتوزيع ضمن سلسلة كتب أخرى.

الحائض وجاء ذلك في خمسة مطالب وهي الأول عن طلاق الحائض في الديانث الأخرى، وأقسام الحائض واختلاف النساء فيه، فيما تتناول المطالب الثالث الأخرى موضوعة سن الحائض،

ويتناول المؤلف في المبحث الأول منه مفهوم الحيض وأصله في اللغة والأصطلاح والقانون ومدته، صفاته، وشروطه شارحا ذلك في خمسة مطالب. فيما تتناول المبحث الثاني طلاق

#### نينوى / ايناس جبار

صدقت محكمة تحقيق الموصل أقوال أفراد عصابة تتاجر بالآثار. تم القبض عليهم في محافظة أربيل وهم يرومون بيع تسع قطع من الآثار كانت بحوزتهم.

وافادت الأوراق التحقيقية بان عملية نوعية للقوات الأمنية وبتنسيق عال مع جهاز المخابرات الوطني في الموصل قادت الى إلقاء القبض على عصابة تتاجر بالآثار بعد ورود معلومات عن وجود قطع أثرية أصلية في إحدى قرى مدينة الموصل وهي قرية خزنة. فريق عمل مدني وعسكري تم تشكيله لمتابعة الموضوع، وبعد استحصال موافقة قاضي التحقيق تم اقتحام أحد الدور وإلقاء القبض على المتهم (ن.ن) الذي يسكن أربيل ويعمل سائفا.

### عين قانونية

### الفقد في ظروف يغلب معها الهلاك وموقف محكمة التمييز

قبل أيام صدر قرار تمييزي مهم، بخصوص معالجة حالات الفقدان والألية التي يتم بموجبها الحكم بالموت الحكمي على المفقود. ففي السابق، كان الإتجاه التمييزي في السابق، هو تطبيق الفقرة ثانيا من المادة 93 من قانون رعاية القاصرين، التي اشترطت لإعلان وفاة المفقود مرور مدة 4 سنوات على اعلان الفقد. وهذا يعني ضرورة نشر اعلان الفقد قبل اتخاذ إجراءات القيمومة في الصحف المحلية وبخلافه، فلا تسري المدة القانونية ما لم ينشر في الصحف، أي بمعنى تطبيق معنى الإعلان المشار اليه في المادة اعلاه.

أما الإتجاه الجديد الذي جاء في القرار التمييزي الصادر بالعدد 19/ الهيئة العامة/ 2018 الذي جاء مختلفا عن الإتجاه التمييزي السابق، الذي اقتصر في اعلان وفاة المفقود مرور 4 سنوات، فقد اشار الى الفقرة ثالثا من المادة93، وهي التفاتة مهمة من المحكمة المؤكرة التي طبقت القانون بشكل سليم، حيث ان الثابت من أوراق الدعوى ان المفقود المراد الحكم بموته، اختطف من قبل مسلحين مجهولين في منطقتة ولم يتم العثور عليه لحد الآن.

بالتالي، فإن هذه الظروف ينطبق عليها نص الفقرة ثالثا، حيث انها ظروف يغلب معها هلاك المفقود وهذه الظروف هي سنتان وليست أربع سنوات، وهي التفاتة من المشرع، لمراعاة الحالات الإنسانية التي تخلفها تلك الظروف، ومحاولة إيجاد وضع قانوني وشرعي سليم لزوجة المفقود.

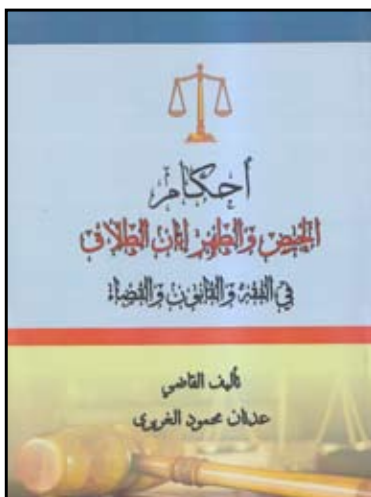
والجميل في هذا القرار انه لم يلتفت الى النشر في الصحف الرسمية ولا الإشارة الى مسألة الفقد، وهي مسألة كان الإتجاه السابق للمحكمة يتشدد فيها او يعتبر ان عدم الإعلان في الصحف يؤدي الى عدم سريان المدة القانونية لإعلان الفقد. ورغم ان المحكمة أصدرت حكمها بناء على الفقرة ثانيا، لكنها توصلت الى نفس النتيجة وهي اعلان موت المفقود وهو ما اشار اليه القرار التمييزي. ان هذا القرار، يأتي ضمن جهود مجلس القضاء الأعلى في إيجاد أرضية قانونية أقل تعقيدا

واكثر تسهلا لكون ان الشريعة المستهدفة من هذه المواد القانونية هي شريحة تعيش أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة، فحاولت المحكمة هنا، التقليل من معاناة هذه الشريحة، مع عدم مخالفة القانون والشرع.



سلام مكي

### كتاب قضائي



غلاف الكتاب

## الإيجار في الباطن في القانون المدني

أجازت المادة (775) من القانون المدني العراقي الإيجار في الباطن والتنازل عن الإيجار حيث نصت في فقرتها الأولى على: (المستأجر أن يؤجر المأجور كله أو بعضه بعد قبضه أو قبله في العقار وفي المنقول، وله كذلك أن يتنازل لغير المؤجر عن الإجارة كل هذا ما لم يقض الاتفاق أو العرف بغيره).

ويعقد في هذا النوع من الإيجار عقدان الأول: بين المؤجر (المالك) والمستأجر الأصلي (الذي استأجر من المالك)، والعقد الثاني: يحصل بين المستأجر الأصلي (الذي استأجر من المالك) والمستأجر من الباطن (المستأجر الذي استأجر من المستأجر الأصلي) وقد يختلف العقدان عن بعضهما من حيث الشروط أو الغرض، أو يتفق العقد الثاني مع العقد الأول، فتكون الشروط واحدة في العقدين. أما الشق الثاني من المادة القانونية أشارت إلى التنازل لغير المؤجر فيتحقق التنازل عن المأجور بإجراء تنازل من المستأجر الأصلي في العقد إلى شخص آخر فيجوز محله في عقد الإيجار بجميع شروطه وأوصفه ولا حاجة لإجراء عقدين.